

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي

2017-2011

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة:

- غنام

إعداد الطالبتين:

- صنهاجي نصيرة

- بوعرابة مهدية

لجنة المناقشة:

الأستاذ: مزياني لطفي.....رئيسا

الأستاذة: غنام فايذة.....مشرفا ومقررا

الأستاذة: د. بن يوسف نبيلة.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرّفان

أَتقدم بالشكر والعرّفان الجزيل إلى الأستادة فايّزة غنام التي أفادتنا من عملها مما ساعدنا في إعداد هذا المشروع وإخراجه بأفضل صورة قدر المستطاع. كما أشكر لجنة المناقشة لقبولها مناقشة عملي هذا.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة العلوم السياسية الذين أفادونا بعلمهم وبذلوا جهودا كبيرا في بناء جيل الغد خاصة الأستاذ عمرون محمد، وكل من مهّد لنا طريق العلم والمعرفة، والشكر أيضا إلى كل من يقرأ هذا البحث بغرض الاطلاع والاستفادة منه.

الإهداء

إلى أمي وأبي وجدتي.

إلى إخوتي آسية وصابرينة ورزيقة وأخي الوحيد بلال .

إلى أساتذتي.

إلى صديقتي الغالية بوعرابية مهدية.

إلى زملائي وزميلاتي.

إلى الشموع التي تحترق لتضيء الآخرين.

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا العمل المتواضع، راجيا المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

صنهاجي نصيرة

الإهداء

إلى كل من ربياني، وعلماني، وأخذنا بيدي، وأنارا لي طريق العلم والمعرفة، إلى أمي الغالية

وأبي الغالي اللذان لم يبخلا علي بشيء.

إلى إخوتي، أمينة، وردة وسعيد.

إلى أخي الصغير عبد المالك.

إلى صديقتي شريفي دليلة ورفيقة دربي صنهاجي نصيرة.

وكل من ساندني طيلة مشواري الدراسي.

المخلص

تعتبر الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي من القضايا العالقة منذ بدايتها من 2011 إلى 2017 حيث نتجت عنها تهديدات أمنية أفرزتها البيئة الداخلية الليبية المتميزة بالاستقرار، وذلك بتصاعد واستمرار العنف والعمليات المسلحة، وبالتالي أصبحت الأزمة الليبية أكثر تعقيدا وهذا بفعل تدخل أطراف خارجية التي خلّفت آثارا على دول الجوار. التي بادرت لحل الأزمة بالتصدي لتهديداتها واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلم للبلاد والإقليم ككل بالإضافة إلى التأكيد على الحل السياسي الذي يعد السبيل الوحيد لحل الأزمة الليبية.

La crise Libyenne et ses répercussions sur la sécurité régional maghrébine de questions en suspense depuis le début de 2011 en 2017 qui a donné lieu à de nouvelles menaces à la sécurité libéré avec l'environnement interne libyenne caractérisé par l'instabilité, à l'escalade et la persistance de la violence et des opérations armées, et donc la crise libyenne plus complexes cela par l'intervention des parties extérieures qui avaient des incidences sur les États voisins. Engagé pour résoudre la crise en s'attaquant découlaient de prendre les mesures nécessaires pour assurer la sécurité, la stabilité et la paix dans le pays et le territoire dans son ensemble et à souligner la solution politique comme la seule façon de résoudre la crise Libyenne.

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأزمة الليبية

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة.
- المطلب الأول: مفهوم الأزمة.
- المطلب الثاني: مميزات وعوامل نشوب الأزمة.
- المطلب الثالث: مراحل الأزمة وإدارتها.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن.
- المطلب الأول: مفهوم الأمن.
- المطلب الثاني: أنواع الأمن.
- المطلب الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي المغربي.
- المبحث الثالث: الأطر النظرية لدراسة الأزمة الليبية.
- المطلب الأول: النظرية الواقعية لدراسة الأزمة في ليبيا.
- المطلب الثاني: النظرية الليبرالية لدراسة الأزمة في ليبيا.
- المطلب الثالث: النظرية الجيوبوليتيكية لدراسة الأزمة في ليبيا.

الفصل الثاني: قراءة تحليلية للأزمة الليبية.

- المبحث الأول: جيوسياسية ليبيا.
- المطلب الأول: مكانة ليبيا إقليمياً.
- المطلب الثاني: بناء الدولة الليبية من السنوسي إلى القذافي.
- المطلب الثالث: علاقة ليبيا بدول الجوار قبل الأزمة.

- المبحث الثاني: خلفيات الأزمة الليبية.
- المطلب الأول: أسباب نشوب الأزمة الليبية.
- المطلب الثاني: تطور الأزمة الليبية إلى غاية سقوط نظام القذافي.
- المبحث الثالث: تداعيات سقوط نظام القذافي داخليا.
- المطلب الأول: من الناحية السياسية.
- المطلب الثاني: من الناحية الأمنية.
- المطلب الثالث: من الناحية الاقتصادية.

الفصل الثالث: الفوضى الأمنية جراء الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي.

- المبحث الأول: التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية.
- المطلب الأول: التهديدات الصلبة.
- المطلب الثاني: التهديدات اللينة.
- المبحث الثاني: مخلفات الأزمة الليبية وآثارها على الأمن الإقليمي المغربي.
- المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على أمن الدول المغربية.
- المطلب الثاني: مواقف الدول المغربية من الأزمة الليبية.
- المبحث الثالث: مستقبل الأزمة الليبية وعلاقته باستقرار المنطقة المغربية.
- المطلب الأول: سيناريو إصلاح.
- المطلب الثاني: سيناريو تشاؤمي.

خاتمة.

مقدمة

شهدت المنطقة المغاربية المتميزة بأزماتها العابرة جملة من التّحديات أثّرت في أوضاعها الأمنية الداخليّة، وغيّرت من مجرى العلاقات بين دول المنطقة، وتتمثل هذه التّحديات بما يُعرف بالربيع العربي* بحيث ظهر حراك اجتماعي يطالب بالتّغيير، أثّر ذلك على الوضع الداخليّ في ليبيا بداية بحركات احتجاجية سلمية مطالبة بإصلاحات داخلية.

ومنه تميّزت الأزمة الليبية بكونها الأكثر بروزا وتعقيدا، بفعل تأثرها بانتفاضات بعض شعوب المنطقة، التي كانت أقلّ حدّة منها، كالأزمة في تونس ومصر.

غير أن الأوضاع الليبية، أخذت منحى تصاعدي بفعل إصرار الشعب الليبي على تغيير الأوضاع وتحقيق العدالة والحرية، وبالتالي تصاعد الاحتجاجات ضد النظام السياسي، وتدهور الأوضاع الأمنية بعد قيام نظام القذافي بردع المتظاهرين والمحتجين بواسطة السّلاح، لتتحول الانتفاضة الشعبية إلى صراع مسلح متعدد الأطراف بين النظام والثوار. والتّدخل الإنساني لحلف الشّمال الأطلسي من جهة أخرى، ومنه الإطاحة بنظام القذافي واغتياله، واتسام ليبيا بعدها بالفراغ السّلطوي.

ما أدى إلى تعقيد الأزمة الليبية وتصاعدها إلى حرب أهلية، هو تفاقم الانفلات الأمني لتتجاوز حدودها الداخلية، وبالتالي أصبحت مركز توتر إقليمي، مما أثار مخاوف دول الجوار خاصة الجزائر وتونس من تصعيد مخاطر الأزمة إليها بفعل حدودها المشتركة وخشية التّدخل الأجنبي في الإقليم المغاربي، دفعها للقيام بعدة مبادرات إقليمية كردود فعل لتجاوز التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية، أو

*الربيع العربي: هو مصطلح شاع استخدامه منذ عام 2011، ويُعنى به الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد لإسقاط الأنظمة القائمة، التي كانت بدايتها في تونس، ثم مصر، ثم ليبيا، لتنتقل إلى اليمن وسوريا.

القضاء عليها، وإيجاد حلول تضمن سلام واستقرار دائمين لليبيا والمنطقة ككل والحفاظ على الأمن الإقليمي للمنطقة المغاربية.

1) أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغاربي فيما يلي:

✓ أهمية عملية:

موضوع الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغاربي، هو من المواضيع التي لقيت اهتماماً كبيراً من طرف العديد من الدارسين في مجال العلاقات الدولية خاصة أن الأزمة الليبية لم تُحسم بعد، والتركيز على أمن إقليم المغرب العربي الذي تنتمي إليه ليبيا.

✓ أهمية علمية:

تتمثل في معرفة كيفية تأثير الأزمة الليبية وتداعياتها الخطيرة على الشعب الليبي، وعلى المستوى الإقليمي لاسيما دول الجوار، كما تزداد أهمية هذا الموضوع بتركيزنا على المفاهيم الأمنية والجيوسياسية وتطبيقها على المنطقة المتوسطة التي تدخل ضمن تخصصنا والتي تنتمي إليها ليبيا.

2) مبررات اختيار الموضوع:

لكل باحث في العلوم السياسية دوافع وأسباب تجعله متمسكاً بموضوع بحثه منها:

أ) أسباب موضوعية:

في ظل تطورات الوضع الأمني التي تشهدها منطقة غرب المتوسط في السنوات الأخيرة أي أحداث الربيع العربي التي تعتبر مرحلة تاريخية مهمة وتأثيرها

على المنطقة، ازداد اهتمام الباحثين والمنظرين في هذا المجال، في البحث عن القضايا الأمنية التي فيها صراعات داخلية وإقليمية كما هو الحال في ليبيا التي تمتاز بزعزعة استقرارها والتهديدات التي تنجم عنها كالإرهاب، الهجرة الغير شرعية.... الخ.

فالدافع الذي أدى إلى البحث في مثل هذه المواضيع، الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي هو قلة البحوث الأكاديمية التي تتناول هذا الموضوع من جهة، وبحكم القرب الجغرافي وموقع ليبيا في المنطقة المتوسطية، فالموضوع يدخل ضمن التخصص من جهة أخرى.

ب) أسباب ذاتية:

تتمثل الدوافع الذاتية لاختيارنا للموضوع في:

اهتمامنا بمعرفة الأزمة الليبية والتحولت التي طرأت عليها كونها صاحبت فترة ما سمي بالربيع العربي، كما أنها ضمن دول المغرب العربي، وهي من المواضيع الحساسة في العلاقات الدولية، وشغفنا باستقصاء تداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي.

3) إشكالية الموضوع:

تتناول هذه الدراسة، موضوع الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي، التي تعد من الإشكاليات المستعصية، بعد تفكك المنظومة الأمنية في ليبيا وبداية ظهور نتائجها، وتقاوم التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة. وهو ما سيتم معالجته من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي المغربي منذ بدايتها من 2011 إلى 2017؟

وتتضوي عن الإشكالية المركزية عدّة تساؤلات فرعية وهي:

- ❖ فيما تكمن علاقة الأزمة الليبية بالأمن الإقليمي للمنطقة المغربية؟
- ❖ ما هي الأطراف التي صعّدت من وتيرة الأزمة الليبية؟
- ❖ ما هي تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي في المنطقة المغربية؟
- ❖ كيف سيكون مستقبل الوضع الأمني الإقليمي في المنطقة المغربية في ظل الأزمة الليبية؟

4) الفرضيات:

للإجابة عن الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية تُطرح الفرضيات التالية:

- إذا كانت ليبيا تعاني من فراغ سلطوي فإنّ العنف فيها يتصاعد.
- كلما تعددت أسباب نشوب الأزمة الليبية، كلما أدى ذلك الى تشعبها.
- هناك علاقة بين ما شهده الوضع الداخلي الليبي وما شهده الوضع الإقليمي في المنطقة المغربية.

5) الإطار المنهجي:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج، تتمثل في:

✓ المنهج التاريخي¹:

تظهر الأزمة نتيجة تفاعل أسباب وعوامل وسمات تتميز بها، وتعيشها بيئة

ما، وبفعل تزايد حدتها تؤدي إلى ميلاد الأزمة.

¹ عبد الرحمن بدوي، *مناهج البحث العلمي*، الكويت: وكالة المطبوعات، ط3، 1977، ص. 19.

وعليه لدراسة الأزمة الليبية وتداعياتها لابد من التّطرق إلى المنهج التاريخي للعودة إلى تاريخها، ومسببات الثّورة فيها ومراحل تطورها، وكذا خلفيات الأزمة الليبية، ومدى تأثيرها على الأمن الإقليمي المغربي.

✓ منهج دراسة حالة¹:

تم استخدام منهج دراسة حالة في هذا الموضوع بهدف معرفة تفاصيل الأزمة الليبية المعقّدة نظراً لتصاعدها، وصعوبة فهمها، لذا لابد من تفسيرها وذلك بجمع المعلومات عن الأزمة، ووصفها وصفاً دقيقاً للوصول إلى حقائق نشوبها، ومسبباتها، ثم تحليلها، ومن ثمّ تأثيرها على الأمن الإقليمي في المنطقة، وبالتالي التنبؤ بمستقبلها.

✓ المنهج السلوكي²:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج السلوكي للاستقصاء وحدات النظام الإقليمي المغربي، بداية من شخصيات صناع القرار، إلى مدى التفاعل بين الأنظمة المغربية، لتفسير وضع الأمن الإقليمي المغربي والتنبؤ بشأنه.

(6) حدود الدراسة:

(أ) الحدود المكانية:

تكمن الحدود المكانية لدراستنا في إقليم المغرب العربي بحكم الموقع الجغرافي لليبيا وانتمائها إليه. وهو المجال الإقليمي الذي تتفاعل فيه مع الدول المغربية الأخرى، تؤثر عليها بفعل التقارب الجغرافي، وعليه تتأثر دول المغرب العربي

¹ عبد الرحمن العيسوي، عبد الفتاح العيسوي، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، بدون بلد النشر:

دار الراءب الجامعية، ط1، 1997، ص. 243.

² قحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، بدون بلد النشر: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص. 113.

بالدرجة الأولى بالأزمة الليبية من خلال انتقال مخاطرها عبر الحدود. كما أن منطقة غرب المتوسط تُعرف بأزماتها العابرة، عكس الأزمة الليبية. لذا من الضروري دراسة تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية، بفعل انعكاساتها على دول الإقليم.

(ب) الحدود الزمانية:

تتمحور الدراسة حول الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغاربي في الفترة من 2011 إلى 2017. إذ كانت الأزمة الليبية في 2011 عبارة عن انتفاضة الشعب وأصبح صراع مسلح بعد إسقاط نظام القذافي، وحدثت تغيرات داخلية سببت فراغ أمني، وانتشار الفوضى وهو ما يهدد الأمن الإقليمي للمنطقة حتى 2017. تم فيها انعقاد لقاءات داخل ليبيا وفي عواصم دول الجوار سعياً لحلّ الأزمة، ووقوع تفجيرات، وردود أفعال دولية، من خلال عقد اجتماعات دولية لبحث الوضع في ليبيا، فهي السنة التي عرفت أحداثاً معلمية للأزمة الليبية.

(7) الإطار المفاهيمي للدراسة:

(أ) الأزمة:

هي حالة ناتجة من تغيير مفاجئ تسببت به كارثة أو حادثة أو طارئ مفاجئ يخلق حالة من التوتر، والإحساس بالخطر مما يهدد كيان الفرد والمجتمع والدولة¹.

¹د. علي بن هلهول الرويلي، الأزمات: تعريفها، أبعادها، أسبابها، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص. 6.

ب) الأمن:

يعني طمأنينة النفس وزوال الخوف، وقد يقصد به أيضا الاستقرار والأمان والطمأنينة التي يشعر بها الفرد والمجتمع، وفي ظلّه تستطيع الأمة التفرغ للبناء والتطوير في مختلف مجالات الحياة¹.

ج) الأمن الإقليمي:

هو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم².

د) التهديدات الأمنية:

هي التغيرات التي تمس العديد من جوانب النظام الدولي خاصة القيم السائدة، بما فيها التغيرات التي تطرأ على الأمن التقليدي، وانتقاله من مستواه البسيط الذي يمس أمن الدولة عسكرياً إلى أمن شامل متعدد الجوانب بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية³.

¹ محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص. 11.

² خليل حسين، نظام الأمن في القانون الدولي العام، في: <http://www.drkhalihusseini.blogspot.com/2009/01/post-1982.html> تاريخ الاطلاع (2017/03/18).

³ صورية زاوشي، أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الازمة الليبية التحديات والتداعيات (2011-2015): أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص. 12.

ه) المنطقة المغربية:

هي مجموعة إقليمية تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا، بمساحة إجمالية قدره 5.782.140 كم²، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا، والمحيط الأطلسي غرباً، ومنطقة الشرق الأوسط شرقاً، وإفريقيا السوداء من الجنوب، هذا الموقع الجغرافي المتميز يشكل عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد استراتيجية موسعة ومتراصة¹.

8) أدبيات الدراسة:

أ/ باللغة العربية:

رغم حداثة الأزمة الليبية، وعدم الوصول إلى حل ملائم لها إلا أن هناك دراسات عن مخلفاتها وانعكاساتها على دول الجوار سبقت دراستنا عن الأزمة الليبية وتداعياتها على الدول المغربية، وهي:

- دراسة للباحثة "أوشريف يسرى" بعنوان: **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**.

التي درست من خلالها الباحثة خلفيات الأزمة الليبية وأبعادها التي انعكست سلباً على أمن الجزائر، من خلال تصاعد تهديداتها، وتأثر الحدود الجزائرية بفعالها ومنه موقف الجزائر ومحدداته حيال الأزمة².

- وكذلك دراسة سبقتنا عن الأزمة الليبية للباحثة "أمينة رياحي" التي تحمل عنوان: **التحديات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية-الجزائر نموذجاً-**، ترى الدكتورة أن

¹ قويدر شاكري، **التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية 2001_2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2015، ص. 41.

² يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2016.

الجزائر كغيرها من الدول المجاورة لليبيا قد تتعرض للتهديدات المترتبة عنها خاصة التزايد المستمر لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة، وما يؤكد ذلك هو زيادة النفقات العسكرية للجزائر ب 41 بالمائة منذ سنة 2011¹.

ب/ باللغة الأجنبية:

اللغة الفرنسية:

- باللغة الفرنسية، هناك دراسة للباحث، "زيتون حبيب" بعنوان:

« **Les origines de la crise libyenne et son impact sur la Tunisie** »

"جذور الأزمة الليبية وأثرها على تونس".

هو عنوان المؤتمر الذي قام به مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، قام خلاله المدير العام للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية بإعطاء صورة أوضح عن أثر الأزمة الليبية على تونس، مؤكداً أن الوضع الأمني في ليبيا يهدد الأمن والاقتصاد التونسيين².

اللغة الانجليزية:

- باللغة الإنجليزية هناك دراسة لـ "باكرانيا شيفيتا" بعنوان:

« **Libya : border Security and régional coopération** »

"ليبيا: أمن الحدود والتعاون الإقليمي".

¹ أمينة رباحي، التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية _ الجزائر نموذجا_ ، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الوطني حول "الأزمة الليبية: تداعياتها على أمن واستقرار الدول المغاربية وآفاق التسوية"، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يوم 20/11/2015.

² Habib zitoun, **les origines de la crise libyenne et son impact sur la Tunisie**, Tunisie : sujet du conférence ,11/03/2015.

عالج الباحث في دراسته تأثير الأزمة الليبية على الحدود في المنطقة المغاربية، وردود فعل البلدان المجاورة حيال الأزمة الليبية من 2011، ومدى اهتمامها باستقرار ليبيا¹.

بناءً على الدراسات السابقة لموضوع تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية تم إضافة السيناريوهات المحتملة وآفاق حل الأزمة الليبية، واستقصاء علاقة حل الأزمة الليبية باستقرار المنطقة المغاربية.

9 صعوبات الدراسة:

قلة المراجع الأساسية المتعلقة بالأزمة الليبية لحدثة الموضوع، وحتى إن وجدت فغالبيتها باللغات الأجنبية لذا صُعبت ترجمتها إلى اللغة العربية.

كما صعب علينا انتقاء المعلومات نظرا لكون الفترة الزمنية لدراستنا تتزامن مع سير الأحداث.

10) تصميم الموضوع:

يتناول موضوع "الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغاربي" من خلال ثلاث فصول، بداية بمقدمة يتم الإحاطة من خلالها بخطورة الأزمة الليبية التي تعدت تأثيراتها حدودها الداخلية، لتهدد الأمن الإقليمي للمنطقة المغاربية. وبعدها تم الاعتماد على عدة أدوات منهجية، منها: المنهج التاريخي، منهج دراسة حالة، المنهج السلوكي.

لُستهل الدراسة بالفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأزمة الليبية، تم فيه تحديد مفهومي الأزمة والأمن، وذكر أهم النظريات المفسرة لهما.

¹ Bakrania shivita, **libya: border security and regional cooperation (GSDR rapid literature review)**, Birmingham, uk:GSDRC, university of birmingham, 2014.

الفصل الثاني، تحت عنوان قراءة تحليلية للأزمة الليبية، تم فيه دراسة جيوسياسية ليبيا، وخلفيات الأزمة فيها، ومخلفاتها على المستوى الداخلي.

للتفصيل أكثر في الموضوع تم تخصيص **الفصل الثالث،** لمخلفات الأزمة الليبية وآثارها على الأمن الإقليمي المغربي، بعنوان: الفوضى الأمنية جراء الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي المغربي، تُستعرض فيه التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية، وانعكاساتها على أمن الدول المغربية، وآفاق حل الأزمة وربطها باستقرار المنطقة المغربية.

ختاماً **بخاتمة،** تتضمن الإجابة عن الإشكالية المركزية، والتساؤلات الفرعية، ومن ثم إثبات أو نفي الفرضيات من خلال ذكر أهم نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري.

تمهيد:

ارتبط مفهوم الأزمة بالأمن لوجود علاقة تأثيرية بينهما، فالأزمة تؤثر على الأمن كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً به، إذ تحدث الأزمة نتيجة انعدام الأمن ويتحقق الأمن في غياب الأزمة، فهذه الأخيرة تمر نشأتها بعدة مراحل وتختلف من أزمة إلى أخرى حسب درجة خطورتها ويكمن هذا الاختلاف في مميزاتها وعوامل نشوبها، لذا ترتبط الأزمة بالأمن الذي تختلف أنواعه، ومن أبرزها الأمن الإقليمي الذي تسعى دول المغرب العربي على الحفاظ عليه بالرغم من قيامها بذلك كل دولة على حدى.

كما اهتمت النظريات بتفسير الأزمة والأمن، وبالتالي إسقاطها على الأزمة الليبية. وعلى هذا الأساس يُقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأزمة والأمن.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة.

تُعرّف الأزمة لغة واصطلاحاً.

أولاً: لغةً.

تعني الأزمة في اللغة العربية: القحط والشدة، وأزم عن الشيء: أمسك عنه، وتأزم: أصابته أزمة¹.

يُقال أزم العام يأزم أزمًا وأزومًا أي اشتد وقلَّ خيرُه، ويُقال سنة أزمة، أو أزمة، وأزمة².

أما في الأدبيات الغربية، وقاموس "ويستر" الانجليزي عرّف الأزمة أنها: نقطة تحول إلى الأحسن وإلى الأسوأ، وهي خلل في الوظائف، أو تغيير جذري في حالة الإنسان.

ويعرفها قاموس أمريكيان "هيرتج" بأنها: وقت أو قرار حاسم، أو حالة غير مستقرة تشمل تغييراً حاسماً متوقعاً.

¹ محسن بن العجمي بن عيسى، "إدارة الأزمات"، الأمانة، العدد 22، أبريل 2008، ص ص. 64 - 68.

² صبحي رشيد اليازي، "إدارة الأزمات"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 19، العدد 2، جوان 2011، ص. 323.

استناداً لليونانية فالأزمة هي أساساً اتخاذ قرار بين خيارين ممكنين، وبالتالي القيام بعمل معين للخروج منها، فالأزمة هي حالة مخالفة للمألوف تتسم بانعدام الاستقرار. فهي تعتبر أوضاع غير عادية، لا يمكن التصرف فيها¹.

أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة وتنقسم إلى كلمتين، الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة). وتكمن البراعة هنا في إمكانية تحويل الأزمة ومخاطرها إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة².

ثانياً: اصطلاحاً.

عرّف "مارتن غريفيتش" Martin Grivich الأزمة على أنها تفترض موقعاً يجب فيه اتخاذ قرار حاسم بسياق خطر جداً³.

كما عُرِّفت الأزمة على أنها أحداث مفاجئة، وغير سارة تنجم عنها أضرار وإشكاليات لا يمكن تجاهلها، وفي نفس الوقت يصعب معالجتها بيسر أو بدون جهد، ومشاركة من قبل الأطراف المعنية بها وكثيراً ما تحدث صدمة تفقد المتأثرين بها توازنهم وتجعلهم في حيرة من أمرهم⁴.

¹ ابن عيسى، مرجع سابق، ص ص. 64-68.

² ربحي عبد القادر الجدلي، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: كلية التجارة، 2006، ص. 28.

³ مارتن غريفيتش، تيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط2، 2001، ص. 47.

⁴ عامر حضير، التخطيط الاستراتيجي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص. 8.

عرّفها "محمد شاكِر" بأنها عبارة عن حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية، وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت، وقلة الإمكانيات، ويترتب على تقاومه نتائج خطيرة.

في مجال العلاقات الدولية، يعرف "ماكليلاند" McClelland، الأزمة على أنها ذلك الجزء الحاسم من الصراع الدولي الذي يتسم بتصاعد وتائرته، نتيجة مساسها بالمصالح القومية، والقيم والمثل العليا، بحيث يشعر صناع القرار بتهديدها وتعرضها للخطر مما يتطلب سرعة الرد، وتبرز احتمالية اندلاع الحرب خلالها نتيجة المفاجأة التي يحدثها مثل هذا التهديد، ويمكن تطورها بأحد الاتجاهين إما نحو التصعيد والوصول بها إلى حافة الحرب وإما باتجاه التخفيض، وامتصاص وتائرته وتلاشيها¹.

وهي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت يدرك فيها طرف أو أكثر في حالة نزاع أو خطر كبير، وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر، فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازدياداً حاداً².

اهتم مجال علم الاجتماع بدراسة الأزمات التي يتعرض لها البناء الاجتماعي وتأثيرها في العلاقات الاجتماعية السائدة، وتركز أبرز مساهماته في تحديد ردود الفعل والسلوك الاجتماعي، ودراستهما أثناء مواجهة الأزمات وأولى علم الاجتماع

¹ ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن: دار المجدلوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص. 360.

² غريفيش، أوكلهان، مرجع سابق، ص. 47.

اهتمامه في الخروج عن المألوف في العلاقات الاجتماعية، الذي تسببه الأزمات التي قد تكون سبباً أساسياً لتدمير العلاقات الضرورية¹.

أما إدارياً فتعرّف على أنها خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها، أو موقف ينتج عن تغيرات بيئية، ويغير من إطار العمل المعتاد، ويضمن قدراً من الخطورة والتّهديد والمفاجأة. ومنه تتطلب الأزمة استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسرعة في ردّ الفعل، لها آثار مستقبلية تحمل في طيّاتها فرصاً للتّحسين.

بشكل عام الأزمة هي: نقطة تحول من الحياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل، فهي حالة من عدم الاستقرار يوشك أن يحدث فيها تغيير حاسم يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها².

المفاهيم ذات الصلة بالأزمة:

هناك العديد من المفاهيم التي تستخدم للتعبير عن الأزمة، وهذا الخلط في المفاهيم قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة فيما يتعلق بفهم طبيعة الأزمة والتعامل معها.

1. النّزاع: اختلفت تعريفات النزاع من تصور إلى آخر، ويمكن تصنيفها إلى

تصويرين:

¹ نصير مطر كاظم الزبيدي، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق: كلية الاقتصاد، 2010، ص. 16.

² حيدر عبيسات، زياد طوالبه، دراسة ميدانية لمدى توفر نظام لإدارة الأزمات في مؤسسات المناطق الحرة، مديرية الدراسات، 2005، ص. 04.

تصور موضوعي: يقوم على ملاحظة سلوك الأطراف المتنازعة، فهو مجرد حالة واقعية، ويعرّف على أنه التنافس بين أطراف تتميز العلاقة بينهم بعدم الانسجام، الأمر الذي جعل النزاع يكتسي طابعاً صفرياً، أي ربح طرف واحد فقط.

تصور ذاتي: يقوم على تحديد أسباب النزاعات والبحث عن الحلول الممكنة لها. ومنه يعرّف "رايمون آرون" Raymond Aron النزاع على أنه: نتيجة تنازع شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.

2. التوتر: عرّفه "مارسيل مارل" Marcel Marl: هو مواقف صراعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل للجوء إلى القوات المسلحة، وإنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع.

كما يُعتبر النزاع مختلف عن التوتر فهو حالة عداة وتخوف وشكوك وتصور متباين المصالح، والتوتر يسبق النزاع، وأسباب التوتر هي في الغالب تكون عاملاً رئيسياً أو مساعداً لحدوث النزاع طالما أنها تؤثر على عملية صنع القرار.

3. الحرب: هي موقف يتميز بالوضوح، إذ أنها نزاع مسلح بين دولتين. كما تعرّف أنها صراع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين باستخدام قوات عسكرية منظمة.

يكمن الاختلاف بين الحرب والنزاع في كونها لا تتم إلا بالصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة، في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره قد يكون سياسياً أو إيديولوجياً، كما أن الأزمات غالباً تسبق الحروب، ولا تؤدي كلها إلى الحروب، فيمكن أن تسوّى سلمياً. والفرق بين النزاع والأزمة هو أن النزاع يمكن تحديد أبعاده¹

¹ أو شريف، مرجع سابق، ص ص. 29-32.

واتجاهاته وأطرافه وأهدافه التي يستحيل تحديدها في الأزمة. كما أن النزاع يتّصف بالاستمرارية عكس الأزمة التي تنتهي بتحقيق نتائجها السلبية، وتمثل الحرب والتوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت درجة خطورتها وتهديدها للسلام والأمن الدوليين.

4. الصراع: يعرّف أنّه السعي وراء أهداف متعارضة من قبل الجماعات المختلفة، مما يفتح المجال للدخول في صراع قد يفضي إلى الصراع المسلح¹.

المطلب الثاني: مميزات وعوامل نشوب الأزمة.

أولاً: مميزات الأزمة.

على أساس المفاهيم المتعددة للأزمة، يمكن تحديد سمات وخصائص الأزمة كما يلي:

- ✓ التأثير السلبي الكبير على الكيان المالي والمجتمعي للدولة.
- ✓ تنامي هذا التأثير السلبي إذا لم تكن هناك مواجهة سريعة للموقف الأزموي.
- ✓ تحتاج الأزمة إلى طرق ووسائل غير عادية، والاستعانة بقوى خارجية أحيانا من أجل المساعدة في حل الأزمة.
- ✓ فقدان متخذ القرار الثقة، وتصعيد حالة الخوف الذاتي لديه، وإصابته بالشك والحيرة بالدرجة التي قد تصل إلى الشلل التام وعدم القدرة على التحرك².

¹أوشريف، المرجع نفسه، ص. 32.

² محمد هيكمل، مهارات إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص 39-41.

- ✓ نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد، ورد الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.
- ✓ يصعب فيها التحكم في الأحداث.
- ✓ ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت لإصلاح هذا الخطأ.
- ✓ التهديد الشديد للمصالح والأهداف.
- ✓ المفاجأة والسرعة التي تحدث بها، ومع ذلك قد تحدث رغم عدم وجود عنصر المفاجأة.
- ✓ التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والعناصر والقوى المؤيدة والمعارضة، والمهتمة وغير المهتمة واتساع جبهة المواجهة.
- ✓ سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير¹.
- ✓ الحدث يقع فجأة دون توقع أو يكون توقعه قد تم قبل وقوعه بوقت قصير جدا الأمر الذي لا يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهته.
- ✓ تتسبب في وقوع خسائر مادية، وبشرية، ونفسية.
- ✓ تهدد القيم العليا أو الأهداف الرئيسية للدولة.

ثانياً: عوامل نشوب الأزمة

هناك عوامل مختلفة تتسبب لوقوع الأزمة، منها:

- 1) سوء الفهم: ينشأ سوء الفهم عادةً من خلال جانبيين هما: المعلومات المبتورة، والتسرع في إصدار القرارات².

¹الجدلي، مرجع سابق، ص ص. 34، 35.

²عبد الرحمان الشلبي، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في العلاقات الدولية، الأكاديمية السورية الدولية، 2009، ص. 10.

(2) **سوء الإدراك:** يعد الإدراك أحد مراحل السلوك الرئيسية، إذ يمثل مرحلة استيعاب المعلومات المتحصل عليها. فإذا كان الإدراك غير سليم يؤدي إلى التأثير على الأداء الحقيقي للكيان الإداري وبين القرارات التي يتم اتخاذها، مما يشكل ضغطاً، قد يؤدي إلى انفجار الأزمة. كما يتم الاعتماد على الإدراك بناءً على رغبات المرء الشخصية في محاولة تفسير المعلومات. فيقبل منها ما يريد وما يتفق مع تطلعاته، ويتجاهل منها ما يخالف رغباته ومن ثم يأتي تفسيره للأزمات مشوّباً بنظرة شخصية، وبالتالي الفشل في اتخاذ القرار الصائب.

(3) **سوء التقدير والتقييم:** يعد سوء التقدير والتقييم من أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات خاصة في المجالات العسكرية.

وينشأ سوء التقدير المسبب للأزمة من خلال جانبين أساسيين هما:

▲ الإفراط في الثقة بالنفس وفي القدرة الذاتية على مواجهة الطرف الآخر والتغلب عليه.

▲ سوء تقدير قوة الطرف الآخر واستصغاره والتقليل من شأنه.

(4) **الإدارة العشوائية:** لا يقصد بها المعنى الحقيقي للإدارة، بل هي مجموعة من

الأهواء التي تتنافى مع المبادئ العلمية، وتتصف ب:

❖ عدم الاعتراف بأهمية وضرورة التخطيط للنشاط.

❖ عدم احترام الهيكل التنظيمي.

❖ قصور التوجيه للأوامر والبيانات والمعلومات وعدم وجود التنسيق.

❖ عدم وجود متابعة أو رقابة علمية وقائية وعلاجية¹.

¹ الجدلي، مرجع سابق، ص ص. 41-44.

ويعد هذا النوع من الإدارة الأشد خطراً لما يسببه من تدمير للإمكانيات وقدرات الكيان الإداري، وهو النوع الذي تنتهجه أغلب الكيانات الإدارية في دول العالم الثالث، التي تُطبق أنماطاً إدارية عشوائية، وهو ما يتسبب بالأزمات.

(5) الرغبة في الابتزاز: ويعني قيام جماعات الضغط والمصالح، باستغلال الكيان الإداري عن طريق الضغط عليه، وصنع أزمات متتالية فيه، وإخضاعه لسلسلة متوالية من الأزمات التي تجبر متخذ القرار على الانصياع لهم.

(6) اليأس: يعد من أخطر مسببات الأزمات فائقة التدمير، فاليأس يسبب الإحباط، الذي قد يصيب متخذ القرار وبالتالي يترتب عليه فقدان الرغبة في التطوير، ومنه تنفي الأزمات داخل الدولة.

(7) الإشاعات: من أهم مصادر الأزمات إذ يطلق خبر كاذب بين الأفراد، يكون مبالغاً فيه، في زمن معين، وفي بيئة محددة، يؤدي إلى تفجير الأزمة.

(8) استعراض القوة: يستخدم من قبل القوى الكبرى، ويطلق عليه أيضاً مصطلح "ممارسة القوة"، أي التأثير على الآخرين بسبب ضعفهم دون حساب للعواقب والنتائج، وبالتالي تحدث الأزمة.

(9) الأخطاء البشرية: تعد الأخطاء البشرية من أهم أسباب نشوء الأزمة سواء في الماضي أو في الحاضر أو المستقبل، نتيجة عدم الكفاءة، وتراخي المسؤولين، وإهمال الرؤساء، وإغفال المراقبة والمتابعة.

(10) الأزمات المخططة: تنشأ القوى المنافسة للدولة، من خلال تتبع مسارها وإيجاد ثغراتها ونقاط ضعفها التي يمكن أن تحدث الأزمة¹.

¹الجدلي، المرجع نفسه، ص ص، 44، 45..

11) تعارض الأهداف: تحدث الأزمة بفعل تعارض الأهداف بين الأطراف المختلفة من صناع القرار إلى متخذي القرار مع منفذو القرار وأصحاب المصلحة، خصوصا إذا جمعهم عمل مشترك.

12) تعارض المصالح: يعد تعارض المصالح من أهم أسباب حدوث الأزمات، حيث يعمل كل طرف من أصحاب المصالح المتعارضة على إيجاد وسيلة من وسائل الضغط لما يتوافق مع مصالحه، وبالتالي التصعيد من وتيرة الأزمة¹.

المطلب الثالث: مراحل نشوء الأزمة وإدارتها.

أولا: مراحل نشوء الأزمة.

تمر الأزمة بمراحل أساسية، إذا لم يتمكن قائد فريق الأزمة من خلالها إدارة كل مرحلة، فإنه سيصبح مسؤولا عن وقوع الأزمة².

• ما قبل الأزمة:

أ) **مرحلة ميلاد الأزمة:** يطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، أو هي مؤشرات تدل على قرب وقوع الأزمة، والتي يظهر أثناءها خطر غير محدد المعالم أو المدى الذي سيصل إليه، وهي المرحلة التي تحدد مستقبل الأزمة إما التعامل معها والتحكم فيها، أو تصعيدها³.

¹الجدلي، المرجع نفسه، ص. 45.

²الشليبي، مرجع سابق، ص. 9.

³بن هلهول الرويلي، مرجع سابق، ص. 10.

• أثناء الأزمة:

(أ) **مرحلة نمو الأزمة:** تصل الأزمة إلى هذه المرحلة نتيجة عدم معالجة مرحلة ميلاد الأزمة في الوقت المناسب، وتأخذ الأزمة في النمو والانتعاش، تحدث عند وجود ضغط مباشر، وتتدخل أطراف جديدة قد تؤثر الأزمة عليهم، وعليه على متخذ القرار التدخل لعزل العناصر الأساسية المدعومة للأزمة، وتجميد نمو الأزمة.

(ب) **مرحلة نضج الأزمة:** تعد من أخطر مراحل الأزمة، نادراً ما تصل إليها، نتيجة إغفال متخذ القرار وعدم اهتمامه بأخطائه، وبذلك تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها، وصعوبة السيطرة عليها، وهنا تكون الأزمة بالغة الشدة، تؤثر تأثيراً شديداً على متخذ القرار وعلى كيانه الذي يعمل فيه.

(ج) **مرحلة انحسار وتقلص الأزمة:** تبدأ الأزمة خلال هذه المرحلة بالانحسار والتقلص بفعل مجابتهتها والصدام العنيف معها، الذي يفقدها جزءاً هاماً من قوتها وبالتالي تبدأ في الاختفاء التدريجي، غير أن هناك بعض الأزمات لها قوة دفع جديدة، قد تعود إلى حالتها السابقة لذا من الضروري على متخذ القرار النظر في مرحلة انحسار الأزمة. وضرورة متابعة الموقف من كافة جوانبه تجنباً لحدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوية، وتكون الحافز على الظهور والنمو مرة أخرى¹.

¹ الجدلي، مرجع سابق، 36-38.

• ما بعد الأزمة:

أ) مرحلة اختفاء الأزمة: تتلاشى الأزمة عندما تفقد عناصرها وقوة الدفع المولدة لها بشكل كامل وتختفي مظاهرها ويتم التوقف عن ذكرها¹. إلا وجودها كسابقة تاريخية² لتقادي إعادة حدوثها مستقبلاً.

ومنه حقيقة انحسار الأزمة يكون دافعاً لإعادة بناء الدولة، وليس إعادة التكيف، الذي يصبح أمراً مرفوضاً، لإبقائه على آثار ونتائج الأزمة بعد انحسارها، أما إعادة البناء فيكون بعلاج هذه الآثار والنتائج، ومن ثم استعادة فاعلية الدولة وأدائها والخبرة في التعامل مع أسباب ونتائج هذا النوع من الأزمات³.

ثانياً: مراحل إدارة الأزمة.

الأزمات التي تحدث ما هي إلا تغيرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية والخارجية كحدٍ سواء دون توقعها، أو توخي الحيطة منها وتجنبها، كما هو متعارف عليه لكل أزمة نسبة للنجاح والفشل أيضاً، لذا لا بد من إيجاد وسائل وأساليب لمواجهتها وهو ما سمي بـ "إدارة الأزمة".*

تمر إدارة الأزمة بمراحل متعددة، اختلفت من تصنيف إلى آخر، فهناك من صنّفها إلى أربع مراحل وهي:

1 الجدلي، المكان نفسه.

2 بن هلهول الروبلي، مرجع سابق، ص. 13.

3 الجدلي، مرجع سابق، ص. 38.

*إدارة الأزمة: هي كيفية التغلب على الأزمة أو الكارثة بالأساليب العلمية والإدارية المختلفة ومحاولة تجنب سلبياتها.

- **تخفيف الأزمات:** يتم فيها دراسة نوعية المخاطر والظروف الداخلية والخارجية المسببة للأزمة، والتنبؤ بالأخطار التي تنجم عنها.
 - **الاستعداد:** يتم فيها التحضير والاستعداد لما أسفرت عنه المرحلة الأولى، ويكون ذلك بوضع خطة متكاملة لمواجهة الأزمة، وتحديد المتطلبات المادية والبشرية.
 - **المجابهة:** هي المرحلة الحاسمة والمهمة في إدارة الأزمة، حيث يتم فيها تحديد حجم الخسائر التي تخلفها الأزمة.
 - **إعادة التوازن:** تهدف إلى إعادة الوضع قبل الأزمة، وهذا يستغرق وقتاً ليس بالقصير.
- وهناك من يصنفها إلى ستة مراحل:
- **الاختراق:** حيث يتعين اختراق الغموض الذي يحيط بالأزمة، وبالتالي فهمها ومعرفة أسبابها ومكوناتها.
 - **التمركز:** يتم فيها التعامل مع العناصر العاملة لدى الطرف الصانع للأزمة والحصول منها على المعلومات المطلوبة، عن طريق اختراقها.
 - **التوسيع:** أي كسب مزيد من المؤيدين والمناصرين، وتتبع المتسببين في الأزمة، واكتسابهم، وذلك بتوسيع قاعدة التعامل.
 - **الانتشار:** وهي مرحلة الإمساك بزمام الأمور، وتدمير عناصر الأزمة، وشلّ حركتها، ويلعب الإعلام دوراً كبيراً في تنفيذ الانتشار.
 - **التحكم والسيطرة:** في هذه المرحلة يتم التحكم والسيطرة على كل حيثيات الأزمة¹.

¹ حامد الحدراوي، أسباب نشوب الأزمات وإدارتها، مجلة كوفة، العدد 5، بدون تاريخ النشر، ص ص. 198-203.

➤ **التوجيه:** وهي من أخطر مراحل إدارة الأزمة، حيث يتم توجيه قوى الأزمة إلى مجالات أخرى.

عموماً تمر إدارة الأزمة بخمسة مراحل:

(1) **تجنب الأزمة:** يتم فيها استكشاف كافة الاحتمالات والمخاطر التي قد تنجم عنها الأزمة، ومن ثم بحث السبل والآليات المناسبة لمواجهة تلك الأزمات المحتملة.

(2) **التحضير والاستعداد:** الغاية منها التهيؤ لمواجهة الأزمات المستعصية، والتي لا تقلح فيها الإجراءات المتخذة لمنع حدوثها.

(3) **الاعتراف بحدوث الأزمة:** يساهم الاعتراف بوجود الأزمة في تفادي الكثير من نتائج الأزمة.

(4) **احتواء الأزمة ومجابهتها:** وهي تعتمد على مرحلة الاستعداد والتحضير لمواجهة الأزمة، وذلك باتخاذ قرارات سلمية ومناسبة.

(5) **الاستفادة من الأزمة:** تتجلى في هذه المرحلة القدرة على العودة إلى الأوضاع السابقة للأزمة، دون تسجيل أضرار كبيرة، أو أفضل مما كانت عليه¹.

¹ الحدراوي، المرجع نفسه، ص. 203.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

• تعريف الأمن:

أولاً: لغة.

الأمن من أمن يؤمن أماناً، فهو آمن، وأمن أماناً، اطمأن ولم يخف، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان¹، وأمانة ضد خان، فهو أمين، واستأمن أي طلب الأمن².
الأمن من الأمان بمعنى قد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري، والأمانة ضد الخيانة³.
وهو نقيض الخوف⁴.

كما أن الأمن مضاده الفزع، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه والإيمان في الإسلام هو مصدر اليقين والأمن والاطمئنان، لذا دعا الله -سبحانه وتعالى- عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن والأمان، ودعاهم إلى شكره على نعمة هذا الأمن⁵.

¹رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني، الأمن الاجتماعي مفهومه تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية، المؤتمر الدولي

حول الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت: كلية الشريعة، 2012، ص. 3.

² نورالدين الخادمي، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد 42، 2006، ص. 21.

³ جسام محمد صالح أحمد، مفهوم الامن، في:

<http://www.nasiriya.org//ara/post/2929014> تاريخ الاطلاع (20/03/2017).

⁴ محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ط1، ص. 13.

⁵ محمد عمارة، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، 2009، ص ص.

قيل أن الأمن حالة وليست إحساساً أو شعوراً، وما الإحساس أو الشعور إلا انعكاس لتلك الحالة على صفحة النفس¹.

من خلال ما تقدم من معاني لغوية يتضح لنا أن كلمة الأمن لها عدّة اطلاقات فهي تعني عدم الخوف، والثقة، والهدوء النفسي، إضافة إلى راحة القلب وعدم وقوع الغدر أو الخيانة من الغير².

• ثانياً: اصطلاحاً.

الأمن هو أحد المصطلحات المتواجدة على شبكة العلاقات الدولية، ويختلف تعريف المصطلح باختلاف الزوايا المنظور منها، فالأمن يعني في جوهره الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيماً تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة³.

من أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، تعريف "باري بوزان" Barry Buzan، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وهو يُعرّف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد". وفي سياق النظام الدولي فهو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيائها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، فالأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً.

كما يرى الجامعي الفرنسي "داريو باتيستيللا" Dario Batistella أن الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور اهتمام.

¹ زكريا حسين، بحث عن مفهوم الأمن القومي والاجتماعي جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره، في: <http://alwatan.wordpress.com> تاريخ الاطلاع (2017/03/22).

² أحمد، مرجع سابق.

³ غريفتش، أوكلهان، مرجع سابق، ص. 203.

لأمن مفهوم مزدوج، حيث لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم فيه، أو تحييده أو احتوائه¹.

من جهة أخرى الأمن هو حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية والوقائية والعقابية التي تدين بها الأمة ولا تتناقض أو تتعارض مع المصالح والمقاصد المعتمدة.

من الناحية الشخصية، هو اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وماله وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده وخارجها، من العدو ومن غيره².

المطلب الثاني: أنواع الأمن.

_الأمن الإنساني.

ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويركز هذا المفهوم على: صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية، ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون، وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة³.

¹حسين، مرجع سابق.

²بن عيسى، مرجع سابق، ص. 13.

³سعيد، الحرفش، مرجع سابق، ص. 11.

الأمن الإنساني في جوهره الفرد، إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول.

على هذا الأساس، يتضح أن جوهر مفهوم الأمن الإنساني هو الإصلاح المؤسسي، فهو ما يشكل الفرق بينه وبين مفهوم حقوق الإنسان، فإذا كان هذا الأخير يركز بالأساس على تحديد مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، ففي المقابل نجد مفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يسهم في خلق ترتيب أو وضع أولويات للمجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية من خلال إعلائه من شأن بعض الحقوق وذلك وفقاً لأجندات وحالات متباينة. ففي حالات الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة تصبح الأولوية في تلك الحالة للتركيز على البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال العمل على حماية الأفراد من آثار تلك الحروب والنزاعات¹.

_الأمن الوطني:

هو التعبير السياسي والاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع وهو مفهوم ديناميكي متحرك يتفاعل ضمن دوائر ثلاث (محلية، إقليمية، دولية) ويتضمن أمن المواطن وممتلكاته وتاريخه، وتراثه، ومعتقداته، وحياته الأساسية،

¹ خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، في:

<http://www.Emasc.com/content.asp,contentid=2030> تاريخ الاطلاع (2017/03/19).

وكذلك سيادة الدولة وسلامة جغرافيتها وحدودها السياسية والحرية النسبية لقرارها الوطني واستقرارها الأمني والاجتماعي الداخلي، وقدرتها على النهوض بالمتطلبات التنموية الشاملة لمجتمعها، حيث يقوم المفهوم في أعلى درجاته على الدمج المتوازن لعناصر أساسية ثلاثة:

(1) الحاجة إلى قدرة دفاعية عامة للدولة لردع التهديدات الاستراتيجية.

(2) حاجة المواطن إلى الأمن والاستقرار الداخليين.

(3) حاجة المجتمع إلى النمو والتنمية الشاملة.

الإخلال بهذه العلاقة لصالح أي من هذه العناصر سيقود حتماً إلى تشوهات عضوية في البنية العامة لأمن الدولة، فالأمن الوطني الحقيقي يكمن في هذا التوازن¹.

_الأمن القومي:

هو أمن الأمة التي تمثل كياناً فكرياً وثقافياً ودينيّاً وعرقياً واحداً². ويمكن تعريفه بأنه حماية كيان الدولة من التهديدات في الدّاخل أو من الخارج، لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها القومية³.

¹ الكيلاني، مرجع سابق، ص. 12.

² حسين، مرجع سابق.

³ عبد الله شراكي، أنواع الأمن، في:

<http://kenanonline.com/4sers/tamersafety/posts/550971> تاريخ الاطلاع (2017/03/22).

_الأمن الإقليمي:

يعرّف كنوع مثالي من أنواع الأمن، من حيث أن دول المنطقة المنتمية إلى نفس الإقليم تحقق الاستقرار السياسي، من خلال إيجاد حلول مشتركة للمشاكل الإقليمية أو اجتياحها¹.

كما يُعنى بالأمن المشترك لمجموعة من الدول تشترك بالجوار الحدودية والمصالح في نطاق جغرافي واحد².

_الأمن الجماعي:

يُقصد به مجموعة من الترتيبات التي تتخذها الدول بهدف ردع العدوان الذي قد تقوم به أي دولة أخرى بحيث أنه إذا حاولت الأخيرة الاعتداء، أو اعتدت بالفعل على أي من الدول المتعاقدة فإن باقي الدول ستجمع مواردها لردع أو هزيمة المعتدي.

من ثم فإن الأمن الجماعي هو نظام غايته الأمن ووسيلته الجماعية، لذلك يسمى هذا النظام "بالدفاع المشترك" أو "الضمان الجماعي" في بعض الأحيان، وحينما ينشأ هذا النظام في إطار التنظيم الإقليمي فإنه يكون موجهاً ضد الدول غير الأعضاء ولكنه إذا نشأ في إطار التنظيم العالمي فإنه يكون موجهاً ضد أي دولة معتدية حتى ولو كانت عضواً في هذا التنظيم ذلك أنه في حالة التنظيم الإقليمي، فإن الاعتداء الذي تقوم به دولة عضو على دولة أخرى عضو يدخل في نطاق تسوية النزاعات بالطرق السلمية³.

¹ Patricia Kameri, **conflict and regional security**, nairobi : heinrich boll foundation, 2004, p. 02.

² حسين، مرجع سابق.

³ ناهد سيد أمين، مفهوم الأمن الجماعي، في:

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي المغربي.

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي المغربي بمفهوم النظام المغربي، ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي* مغربي، الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى المغربي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني بين دول المنطقة من جهة أخرى، فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن فهو يتغير بتغير وتطور الأمن وتحدياته، إذ تبرز أهمية فهم الفلسفة المغربية الأمنية ومفهومها للتهديدات والتحديات والأخطار، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة.

منه نستعرض أهم الركائز النظرية لقيام نظام أمني مغربي:

❖ ضرورة إيجاد تسوية عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، سواء كانت بين دولتين كقضية الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، أو داخلية كالنزاعات الداخلية في ليبيا وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً للأمن وسيادة الإقليم.

❖ تخلي الدول المغربية عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية إلا عن طريق التعاون والشراكة المغربية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

*نظام الأمن الإقليمي: يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما يعرف

بالإقليم وترتبط فيما بينها بروابط معينة وتتفق بشكل تطوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم.

- ❖ التقليل من الزيادة المفروطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.
 - ❖ سيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول المغربية، بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية، بدلا من الاعتماد المتبادل على الموازنة الغير منظمة التي تجرى في ظل الفوضى الإقليمية.
 - ❖ العمل على زيادة التفاعلات بين الدول المغربية على كافة الأصعدة، من خلال تشجيع التعاون والتكامل.
 - ❖ احترام حقوق الإنسان، والحريات العامة في المجتمعات المغربية، وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
 - ❖ التنسيق العسكري المغربي في قضايا التسلح ونزع السلاح والحد من السباق نحو التسلح في المنطقة المغربية.
 - ❖ اعتبار الأمن الإقليمي المغربي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.
- أما عن معوقات بناء نظام أمن مغربي فأهمها:
- ❖ الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام الإقليمي المغربي، ومنها قضايا الأمن والدفاع والسباق نحو التسلح.
 - ❖ التنافس المغربي الخفي والظاهر حول قيادة النظام الأمني ومحاولة السيطرة، والهيمنة على قراراته، والتحكم في تفاعلاته من خلال الانفراد بالمبادرات، وعدم التشاور، والتنسيق.
 - ❖ التباين في المدركات الأمنية بين الدول المغربية، واختلاف تقديرها لمكان التهديد وفقاً لتصوراتها الذاتية¹.

¹ شاكري، مرجع سابق، ص ص. 48، 49.

- ❖ تراجع درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول المغربية في شتى المجالات.
- ❖ هاجس إمكانية وجود قواعد عسكرية للدول الكبرى في إحدى الدول المغربية أو دول الجوار خاصة بعد الانفلات الأمني في ليبيا وتونس، ودول الساحل الإفريقي، وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني، والعسكري.
- ❖ هشاشة مبادئ الديمقراطية، والتعددية السياسية، واستبعاد مشاركة المجتمع المدني في صياغة القرارات الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان¹.

¹ شاكري، المكان نفسه.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأزمة والأمن.

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات "هانس مورغنتو" Hans Morgenthau و"نيبور كار" Neibur Carr وغيرهم من المفكرين الواقعيين الأوائل، الذين حاولوا التّكيف بفكرهم من أحداث القرن العشرين التي صاحبها الكثير من مظاهر الاضطراب واللامن، وتقام العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة¹.

تعتبر النظرية الواقعية الكلاسيكية النظرية الأكثر ملائمة لتفسير ما يحدث في ليبيا، حيث ترى أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، فالأفراد يعيشون في عالم يتسم بندرة الموارد ويواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص، وإنما كأعضاء في جماعة منظمة قد تكون قبيلة أو عشيرة أو دولة.... وبالتالي فإن مرتكزة الحياة السياسية، هو ما يسميه بعض علماء الاجتماع، جماعات النزاع.... فإن تغيرت أشكال هذه الجماعات فإن الطبيعة الرئيسية للنزاع وبنيتها لا تتغير وبالتالي فلا وجود لانسجام في المصالح كما يدّعي المثاليون.

وعليه فإن الواقع الاجتماعي في ليبيا يدلّ على ذلك بحيث أنها شهدت احتجاجات عارمة تطالب بتغيير كلي.

كما ترى الواقعية أنّ اعتبار النظام الدولي بمثابة غاية، ونتيجة لغياب السلطة المركزية، تحتكر القوة وتستطيع فرض إدارتها على الكل كما هو الحال في الدولة

¹نظرية العلاقات الدولية، في:

<http://boulemkahel.yolasite.com> تاريخ الاطلاع (2017/03/22).

الليبية، التي تتسم بالفوضى التامة أما المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية فهي ذات تأثير محدود جدا إن لم يكن معدوما، فالحقيقة الأساسية في العلاقات بين الدول هي القوة فالدولة تعمل دائما لزيادة قوتها تجاه محيطها، والتنافس بينها لزيادة قوتها يجعل من بعضها البعض أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين، والصدقة التي قد تقوم بين الدول تعبر عن النقاء المصالح بينها.

هناك مدرستان واقعتان فيما يخص أسباب وسلوكيات الدول النزاعية:

المدرسة الأولى: تعتبر أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة، وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة، كما هو الحال عند القذافي في ليبيا، وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة، وهو ما أوضحته شخصية القذافي التي أسقطها على طريقة حكمه. وذلك نتيجة ازدياد الإمكانيات الموجودة، وتأخذ أبعادا أخرى وتؤدي إلى نزاعات وصراعات.

المدرسة الثانية: ترى أن البحث عن القوة ليس نتيجة غريزة حيوانية، متأصلة في الطبيعة البشرية، إنما ينتج أساسا عن توق شديد للأمن. فانعدام الأمن في ليبيا خلق ضغوطا على النظام للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة. والفرق أن أضرار النظام الليبي لزيادة قوته، من أجل دعم الأمن في ليبيا يؤدي إلى ازدياد الصراع بينه وبين المعارضين له، وبالتالي تقاوم الأزمة الليبية¹.

¹عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص ص. 205-203.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.

تقدم هذه الدراسة تفسيراً نظرياً يفسر التدخل، يمكن تطبيقه على الحالة الليبية، إذ للتدخل دور في العملية السببية التي تعود الأزمة من بدايتها إلى قرار استخدام القوة. فتوجد عوامل دافعة تزيد من احتمالية التدخل وهي العوامل السببية الأولية أي تلك الموجودة عند بداية الأزمة والعوامل المساهمة وهي التي تبرز أثناء فترة الأزمة. وهو ما فسره النظرية التالية¹:

تركز النظرية الليبرالية على مجموعة من المرتكزات التي تشكل منطلقاتها الفكرية:

- ▲ الدولة هي أحد الفاعلين في النظام الدولي وليست الفاعل الوحيد فيه، وترى أن هناك فواعل دوليين آخرين ومنهم منظمات المجتمع المدني، والشركات المتعددة الجنسيات، وناشطو حقوق الإنسان وأن السلم والأمن الدوليين يرتبط بانتشار الديمقراطية في العالم، انطلاقاً من أن الديمقراطية لا تتحارب بالحكومات الديمقراطية هي المصدر للسلم العالمي.
- ▲ قيام الدولة يتم بين الأفراد بالتراضي على أساس فكرة التعاقد التي تضمنت احترام حقوقهم فالفرد لا يتنازل عن كل حرياته، إنما عن جزء منها لإقامة العقد، محتفظاً بالجزء الأكبر من الحرية، كما أنه على استعداد لاستيراد ذلك القدر الذي منحه إن التزم باحترام حقوقه أو سلبها لذلك تسوغ أعمال العنف والمقاومة التي يقوم بها الأفراد ضد مظاهر الاستبداد.

¹ جايسون دافيدسون، دراسات عالمية: فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات وبحوث

استراتيجية، ط1، 2014، ص. 9.

▲ الطّبيعة البشرية هي جيدة بالأساس وأن الجنس البشري يتسم بالكمال، والإنسان له حقوق طبيعية مستمدة من صفته الإنسانية، وملازمة له، لذا يجب على الدّولة أن تعترف بهذه الحقوق وتحترمها لأن الإنسان لا يستطيع القيام بدوره كاملاً، ما لم تكن حقوقه مكفولة لا تمس.

▲ الأخلاق المتمثلة بضرورة إطلاق الحرية الكاملة للإنسان كي يُنمي قواه لأن المجتمع الذي يتيح له الحرية الكاملة، ويفتح أبواب المنافسة الحرة أمامه سيصل إلى أحسن النتائج لمصلحة الفرد والمجتمع معاً.

وعليه فإن النّظرية الليبرالية تؤيد التّدخل الإنساني في ليبيا وذلك لعدة أسباب منها:

- يعتبر التّدخل الإنساني ضروري ضد الفوضى في ليبيا وذلك بسبب الانتشار السّريع للعنف والفوضى الداخليّة عبر الحدود بين الدّول، فالتّدخل الإنساني يعتبر سابقاً على سيادة الدولة وله الأولوية على أية اعتبارات يمكن أن تثار بشأنها.

- انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدولة لمواطنيها تعتبر إهانة لكرامة الجميع ينبغي أن تستسلم فيها القيمة الإيجابية لسيادة الدولة إلى القيم الكبرى ذات الصّلة الإنسانية العالمية بل وربطت بين احترام الدولة لهذه الحقوق وبين سلوكها الخارجي في الميدان الدولي¹.

- تؤكد النّظرية على فرضية انسجام المصالح بين الدول وأطروحة السّلام العالمي والحكم الصالح والتأكيد على مبادئ الأخلاق العالمية، فهي تركز على التعاون

¹ تيسير إبراهيم قديح، التّدخل الدولي الإنساني-دراسة حالة ليبيا 2011 -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013، ص ص. 88-89.

الدولي للتغلب على النتائج السلبية للفوضى الدولية وذلك من خلال تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول الأمر الذي يؤدي إلى تضيق الهوة.

لم تهتم الليبرالية بمفاهيم الدولة والنظام الدولي بقدر اهتمامها بالفرد والرأي العام والإنسانية، فالضمير الإنساني يشكل الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية، ولأخلاق أولوية في العلاقات الدولية لأنها تحمي مصير الإنسانية، لأن مصلحة الأفراد تتوافق بشكل طبيعي والمصلحة العليا للجماعة الدولية.

كما تنظر لمفهوم حقوق الإنسان من منطلق أن للفرد حقوقاً طبيعية يستمد منها إنسانيته وتكفل كرامته ذلك من خلال نظام سياسي يحقق السعادة لأفراد المجتمع بحماية حقوقهم الأساسية، ولا يمكن أن تتحقق هذه الحماية إلا بتبني الديمقراطية التي تستند إلى مبدأ السيادة الشعبية، فحقوق الإنسان بالمفهوم الليبرالي هو جوهر النظام الديمقراطي، وغاية القانون.

ترى هذه النظرية أن بإمكان المجتمع الدولي أن يتفق على معايير جامعة حول القيم القانونية، والأخلاقية التي من شأنها أن تشرع ممارسة التدخل الدولي الإنساني وهو الوسيلة المثلى، لمواجهة الفوضى في ليبيا التي يهددها الانتشار السريع للاقتتال والعنف الداخليان¹.

¹ قديح، المرجع نفسه، ص ص. 90، 91.

المطلب الثالث: النظرية الجيوبوليتيكية.

تدرس النظرية الجيوبوليتيكية الدولة كهيئة، أو ككيان جغرافي يعني دراسة الدولة الليبية، وبأكثر خصوصية يدرس من هو السائد هل النظام الليبي أو المعارضة.

وعليه فإن الجيوبوليتيك هو العلم الذي يبحث في قوانين نمو الدولة وتكيف سياستها الخارجية وفقا لظروفها الجغرافية، ولقد تضاعفت الأقسام التي تدرس هذا العلم الجيوبولتيكي والطلب المتزايد على ما يسمى بالتحليل الجيوبولتيكي، فظهرت نظريات جيوبوليتيكية عبر السنين سواء القديم منها والمعاصر لدراسة الأزمة¹.

1. النظريات الجغرافية السياسية التقليدية:

من منظريها "راتزل" Ratzel الذي يرى بأن الدولة كيان عضوي من السكان والإقليم، ويرتبط نموها بمدى استمرارية واتساع مساحتها، وتخليها عن فكرة التوسع يعني فقدانها لمكانتها، التي يؤدي تدريجيا إلى تدهورها، ولهذا يرى "راتزل" Ratzel أن بقاء الدولة قوية تعتمد على ميوعة الحدود التي يجب أن تتمدد وتنكمش وهذا ما يُعرف بالمجال الحيوي للدولة.

2. النظريات الجغرافية السياسية المعاصرة:

تُبقي هذه النظريات على عضوية الدولة بحدود توسعية، من أجل الحفاظ على هيبتها الدولية، إلا أنها ترى في الوقت ذاته أن الصراع الدولي يمكن تسويته

¹تغريد رازم هشام، النظريات المتعلقة بالدولة "جغرافية السياسة"، شبكة جامعة بابل، في:

تاريخ <http://www.uobabylon.edu.iq/uodcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=42730>

الاطلاع(2017/03/23).

بالطرق والبدائل السلمية التي من شأنها أن تُجنب العالم بأسره كارثة الحرب النووية.

في هذا الشأن يعلق العالم الألماني "ها يندر" Haider على ضرورة البحث وتخطيط استراتيجية سلمية كاملة وشاملة، حيث أن مفهوم العدو يتبع إمكانية أو عدم إمكانية حدوث حرب نووية وعلى هذا الأساس يتحتم الدخول في حالة من التعاون والتعايش السلمي الموحد.

فالعامل الجغرافي يشير في معناه إلى مصطلح واسع جدا وهو الجغرافيا والذي يضم مجموعة العوامل الطبيعية المتمثلة في: طبيعة الأرض، دور المناخ، الموارد المعدنية والطاقوية، إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة بمختلف أبعاده: المساحة، الشكل والموارد الطبيعية المتاحة دورا مهما في بلورة مفهومها للأمن وفي رسم سياستها الداخلية والخارجية، حيث تشكل الطبيعة الجغرافية للدولة الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية، فموقع الدولة الجغرافي له تأثير كبير في سياستها وفي تطورها.

كما أن العلاقة بين الدول المتجاورة تتأثر بالموقع الجغرافي فقد تكون في حالة صراع أو في حالة تعاون فضلا عن التهديدات الخارجية المباشرة، فكلما كان موقع الدولة يمتلك ميزات إيجابية كلما انعكس ذلك عن أمنها واستقرارها، وعلى النقيض من ذلك فقد يؤدي الموقع الجغرافي للدولة إلى الكوارث وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بل قد يهدد بزوالها، فقد يلعب الموقع الجغرافي دورا بارزا في عدم استقرار الدولة وضعفها بينما قد يكون مصدر قوة لها.

لهذا أعطى الموقع الجغرافي أهمية بالغة في دراسة حسابات الصراع الدائم بين القوى التي تبحث عن القوة والسيطرة، كما ساد الصراع السياسي بين القطبين¹

¹ أوشريف، مرجع سابق، ص. 51.

إبان الحرب الباردة حيث كانت تسعى كل دولة من الدول المتصارعة للسيطرة على مناطق النفوذ في المناطق الأكثر أهمية من الناحية الجغرافية، فموقع الدولة هو الذي يضعها في قلب الأحداث وتأخذ حيزا كبيرا في سياسات وحسابات القوى الأخرى وخاصة القوى العظمى، وقد يجعل موقعها على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيدة عن مسرح الصراعات والاهتمامات الدولية¹.

¹ أو شريف، المرجع نفسه، ص. 52.

الفصل الثاني:

قراءة تحليلية للأزمة الليبية

تمهيد:

بحكم موقع ليبيا في جنوب البحر الأبيض المتوسط فهي تحتل مكانة مهمة إقليمياً، ساهم ذلك في جعلها معرضة لمختلف التغيرات التي تعرفها البيئة المتوسطية، بالرغم من الاستقرار النسبي الذي كانت تتمتع به ليبيا إلا أن الربيع العربي أثر عليها خلفاً تداعيات في مختلف النواحي السياسية، الأمنية، والاقتصادية.

قُسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: جيوسياسية ليبيا.

المبحث الثاني: خلفيات الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: تداعيات سقوط نظام القذافي داخليا.

المبحث الأول: جيوسياسية ليبيا.

المطلب الأول: مكانة ليبيا إقليمياً.

تقع ليبيا في شمال إفريقيا بين عدة دول عربية وإفريقية، يحدها من الشمال الغربي تونس، ومن الشرق جمهورية مصر العربية ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب التشاد والنيجر كما تحدها الجزائر من الغرب. يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي ستة ملايين نسمة، حيث بلغت مساحتها 1.759.540 كلم² تعد الخامس عشر على المستوى العالمي من حيث المساحة وثالث أكبر بلدان إفريقيا مساحة، كما أنها تمتلك أطول ساحل بين الدول المطلة على البحر المتوسط، يبلغ طوله حوالي 1.955 كلم.¹

وعليه يتضح لنا أن ليبيا تتوسط البلدان الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، والعالم العربي الإفريقي. ومن ناحية أخرى تتألف في الداخل من نطاق متوسطي وقطاع صحراوي، وبحكم الأهمية الكبيرة لموقع ليبيا الاستراتيجي يمكن منه الرّحف يمينا إلى الشرق الأوسط ويسارا على شمال إفريقيا.



خريطة رقم (1): خريطة توضح موقع ليبيا.

¹جغرافية ليبيا، في:

<http://www.libyaalhura.blogspot.com> تاريخ الاطلاع (2017/04/06).

تمتلك ليبيا موارد طبيعية هائلة، من النفط والغاز الطبيعي، ويعتبران مصدر الدّخل الرئيسيين في البلاد وتبلغ احتياطات النفط في ليبيا حوالي 41,5 مليار برميل، كما أنها تتضمن أهم الصناعات كالحديد والصلب والإسمنت وموارد البناء.

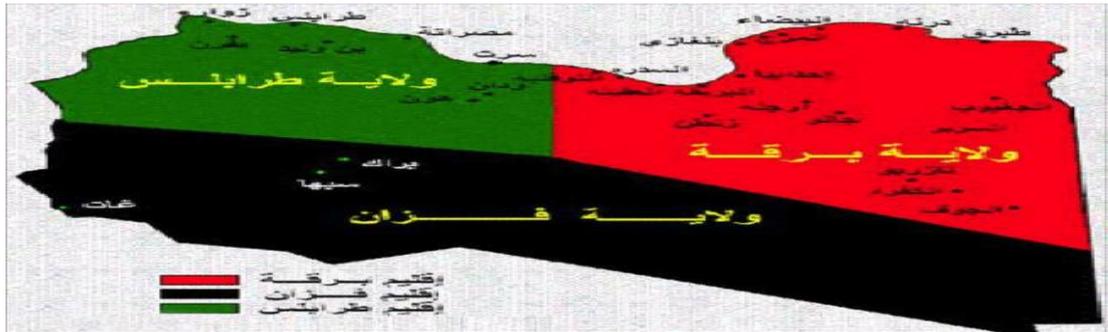
أما من حيث المنتجات الزراعيّة من أهمها نجد الشعير، القمح، البطاطس، والزيتون والخضراوات والفواكه واللحوم.

وتنقسم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم وهي:

- برقة في المنطقة الشرقية وعاصمتها بنغازي، ولها مكانة مميزة في التاريخ الليبي، بها أكبر احتياطي البترول، وكذلك المياه الجوفية.

- أما الإقليم الثاني فهو إقليم طرابلس الموجود في المنطقة الغربية، ويعد أكبر الأقاليم سكانا.

- أما الإقليم الثالث فهو إقليم فزان الموجود في المنطقة الجنوبية من ليبيا، وتتسم بقلة السكان وتنوعهم في نفس الوقت ما بين عرب وأمازيغ وطوارق بالإضافة إلى المهاجرين الغير الشرعيين الوافدين من التشاد والنيجر وغيرها، وتتسم باحتياطات جيدة من البترول والمياه الجوفية¹.



خريطة رقم (2): خريطة تبين أقاليم ليبيا الثلاث.

¹ أحمد عبد التواب، محمود خليفة جودة، المليشيات والحركات المسلحة في ليبيا-دراسة تحليلية للملامح والتداعيات الاستراتيجية-، بدون بلد النشر: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص. 64.

بالعودة إلى تاريخ نشأة الكيان الليبي الحديث الذي أنشأ من طرف السلطات الاستعمارية الإيطالية، تم توحيد المناطق الثلاث منطقة "برقة" و"فزان" و"طرابلس" في إطار دولة مندمجة، في حقيقة الأمر طرأ هذا الاندماج بسبب اكتشاف الثروات النفطية الهائلة التي غيرت جذريا من الأرضية الاقتصادية وخلقت مصالح حيوية يقتضي بوجود كيان مركزي لتسيير الريع البترولي وإدارة شبكة العلاقات الخارجية الجيوسياسية المترتبة عليه، فهي دولة مركبة الهوية الإقليمية والاستراتيجية بانفتاحها على فضاءات ثلاثة متميزة الأبعاد والسّياقات، المجال المغاربي والشمال الإفريقي المرتبط عضويا بجنوب تونس وبالمسالك الصحراوية الغربية (منطقة طرابلس)، المجال الشرقي المتصل بقوة بغرب مصر وبالمشرق العربي عموما (منطقة بنغازي)، المجال الصحراوي السوداني المرتبط بغرب إفريقيا وبلدان الساحل (منطقة فزان).¹

وعليه تحتل ليبيا مكانة مهمة بين الدول العربية والإفريقية وبالنسبة للأقطاب الدولية والصناعية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ليس لأنها تحتل موقعا استراتيجيا، ولا لأن ليبيا لديها صناعات ذات أهمية خاصة بالنسبة لدول العالم، فليبيا تحتل مكانة خاصة بها لأنها تمتلك ثروة نفطية ضخمة فضلا عن إنتاج الغاز.²

المطلب الثاني: بناء الدولة الليبية من سنوسي إلى القذافي.

بعد ميلاد الدولة الليبية في 1951 تحت حكم الأمير "محمد إدريس السنوسي" أخذت لقب المملكة الليبية المتحدة وظلّ ملكا لليبيا حتى ظهر العقيد "معمر القذافي" الذي خاض ثورة

¹ السيد ولد اباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، بدون بلد النشر: جداول للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 29، 30.

² نبض الحياة-نعم للقرار، لا للتدخل، في:

<http://www.ablhaya.ps.arch-page.php?nid=131465> تاريخ الاطلاع (2017/04/18).

ضده فيما يعرف بثوره الفاتح من أجل تحرير ليبيا، ولقد نجحت هذه الثورة في إسقاط الملك السنوسي في سبتمبر 1969 ثم تولى القذافي الحكم¹، وهذا من 1969 إلى 2011 واستغل مكانته وقوته لفرض أفكاره الديمقراطية الزائفة وتطبيقها على المجتمع الليبي، وبالتالي سيطرت القذافي وعائلته على زمام الحكم وهذا بدون مشاركة الشعب.

وتعد القبيلة من أهم العوامل التي أثرت على الحياة السياسية في عهد القذافي حيث كانت تتميز الساحة السياسية بمعاناة وفراغ كبيرين وهذا نتيجة غياب الدستور وغياب القانون وعدم المقدرة في إنشاء أحزاب ونقابات وبالتالي تعد القبيلة المظلة الوطنية الرئيسية التي من خلالها يستطيع المواطنون ممارسة مختلف الأنشطة العامة بصورة شبه مستقلة، وهو ما أوجد قيادات شعبية اجتماعية كانت تعمل أساسا في توفير الحماية، وتوفير الحقوق، والحصول على الوظائف من أجهزة الدولة ويكون هذا حسب قوة القبيلة أو درجة قربها ولائها للنظام الحاكم². ومنها:

- الورفلة: هي أكبر قبيلة في ليبيا، ينتمي إليها سدس السكان وتنتشر في أغلب التراب الليبي خصوصا في منطقة " فزان"، وبنغازي"، و"سرت".
- القذاذفة: وهي أشهر القبائل الليبية، بسبب انتماء العقيد "القذافي" لها، ويتمركز القذاذفة أساسا وسط البلاد في "سبها"، و"سرت" وتستمد القبيلة أهميتها من كمية السلاح الذي تملكه.
- ترهونة: تستمد أهميتها من انتماء أغلب القبائل الفرعية إليها، والتي قد تصل حسب مختصين، إلى أكثر من 60 قبيلة فرعية، يشكل عناصرها حوالي ثلث السكان عاصمة طرابلس.
- المقارحة: منها ينحدر "عبد الله السنوسي"، وكذا "عبد الباسط المقرحي" المتهم بقضية لوكربي.

¹ليبيا: كيف كانت وكيف أصبحت بعد مقتل معمر القذافي، في:

تاريخ الاطلاع (2017/04/20) <http://www.arabic.suputniknews.com>

²للشعب الليبي خياران القذافي أو الحرية، في:

تاريخ الاطلاع (2017/04/20) <http://www.archive.libya-al-mostakbal.org-letters2016/july2006/bacheer.090706.html>

- زناتة: تنتشر في مختلف الدول المغاربية، وهي أكبر القبائل أمازيغية بليبيا، لكن مركز تواجدها الجغرافي في مدينة "زنتان" بمنطقة الجبل الغربي.
- الطوارق: قبيلة أمازيغية هي كذلك تتمركز بالصحراء الكبرى، وتتوزع بين عدة دول من الساحل الأفريقي، مركزها بمدينة غات بأقصى الجنوب الليبي.¹

في ظل غياب القانون والدستور قامت القبائل بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسيير كافة أوجه الحياة فيما يعرف "بدرية ولاد علي" أو "شريعة الصحراء"، وأصبح بمثابة قانون للعقوبات مستند اسمياً وجزئياً إلى الشريعة الإسلامية والتزمت به جميع القبائل التي تدور في فلك "ولاد علي" وأصبحت "الدربة" صمام الأمن والأمان بين أبناء القبائل. وتطورت القبيلة طوال مدة حكم القذافي التي تعدت الأربعين عاماً، ومن خلال عمليات الاختيار الشعبي للقيادات، فقد انتشرت عملية "الكولسة" وهي التنسيق والتشاور والاتفاق بين القبائل بتسمية أمين مؤتمر أو محافظة في الخفاء، وهو ما يعني أن الفائز بالمنصب لن يكون من خارج القبيلة في أغلب الحالات.

قام القذافي باستخدام عائدات النفط الهائلة، التي مثلت معظم أوجه الدخل للدولة الليبية من اكتشاف حقول النفط في نهاية الثمانينات في شراء ولاء القبائل من خلال توزيع بعض عوائد النفط عليهم وعلى أعضاء قبيلتهم، وأيضاً من خلال دعم مالي ومادي وتوفير معظم متطلبات الحياة اليومية من غذاء ووقود، فرص تعليم، بصورة شبه مجانية لجميع المواطنين، وعلى هذا الأساس استطاع القذافي طوال مدة عهده توظيف القبائل الكبيرة والصغيرة في الشرق والغرب والجنوب حتى أنها تعهدت بالدفاع عنه إلى آخر لحظة.

¹ القذافة أشهرها هي أكبر ستة قبائل بليبيا، في:

<http://www.maghrebvoices.com/a/Trib-libya-/377173.html> تاريخ الاطلاع (2017/09/25).

لكن سياسة القذافي ارتكبت سياسة القمع والاضطهاد والتفرقة بين المواطنين والقبائل على حسب ولائهم لشخصه ولنظامه وأفكاره وعلى سبيل المثال، قام القذافي باضطهاد عائلات بالكامل ومنعها من أية فرص ومزايا بالدولة بسبب قيام بعض أفرادها بمعارضته، ولم يقتصر على العائلة، أو قبيلة فقط بل امتد إلى مناطق جغرافية بالكامل منها مثلا الإقليم الشرقي بطبرق أي بنغازي وما جاورها¹.

المطلب الثالث: علاقة ليبيا بدول الجوار.

• العلاقات المصرية الليبية.

لم تكن ليبيا تاريخيا مصدر من مصادر التهديدات الخطيرة لمصر، فهي تحتل لدى المصريين حكومة وشعبا مكانة خاصة حيث كانت مصدر رزق أكثر من مليون مصري مهمش، كما كانت أحد الممولين الرئيسيين لعمليات الاستثمار في مصر.²

فالسمة الغالبة للعلاقات الليبية المصرية في الستينات هي الانسجام، بينما بدأت العلاقات تتوتر في عهد "السادات"، إذ كانت مصر تمثل مأوى لعشرات الليبيين المعارضين لنظام العقيد "القذافي"، بالإضافة الى توقيع "السادات" لمعاهدة "السلام" مع إسرائيل، وهذا منذ منتصف السبعينات. وبفعل حدوث مناوشات عسكرية بين البلدين أدت إلى تصعيد التوتر³.

¹ المرجع سابق.

² أماني طويل، الجوار الخطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا، مجلة الأهرام، العدد 46712، 2014 في: <http://www.ahram.org.eg/news/41349/80/334607> تاريخ الاطلاع (2017/04/22).

³ عمر سمير، سيناريوهات العلاقات المصرية الليبية، في: <http://www.masralarabia.com/-508071-سيناريو-هات-> تاريخ الاطلاع (2017/09/24).
[العلاقات-المصرية-الليبية](#)

حتى وصول الرئيس الأسبق "حسني مبارك" للحكم الذي حرص على تعزيز العلاقات المصرية الليبية، هذا في فترة الثمانينات، وشهدت فترة التسعينات تطورا ملحوظا للعلاقات بين البلدين خصوصا بعد حادثة "لوكربي"، أي الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب الليبي، واحتدام الأزمة الاقتصادية الداخلية في ليبيا، ونقص السلع الأساسية، قام النظام بفتح الحدود والمنافذ الليبية على الدول الجوار ومن ثم ازدهرت التجارة بين ليبيا ومصر، وبداية تدفق العمالة المصرية إلى ليبيا. ما يؤكد ذلك هو زيارات الرئيس الأسبق "مبارك" المتكررة لليبيا، التي نتج عنها توقيع العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاستثماري، وتنفيذ عدة مشاريع مشتركة فضلا عن زيادة مساهمة الشركات المصرية لمجال البنية التحتية في ليبيا¹.

بصفة عامة عرفت العلاقات تذبذب بفعل تغير التوجهات والمزاج السياسي للقادة في البلدين من حين لآخر².

■ العلاقات التونسية الليبية:

بالرجوع إلى تاريخ العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين تونس وليبيا، لم تكن علاقات مستقرة في مختلف المراحل التاريخية التي مرت على البلدين برغم من حدودها المتلاقية والانسياب التجاري، ففي مرحلة القذافي وبورقيبة، وقبل انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 كانت العلاقات بينهما مستقرة لكن في السبعينات انقلب الوضع بعد فشل تجربة الوحدة عام 1974 حينما تم طرد العديد من التونسيين من ليبيا، ودخول بورقيبة والقذافي في حرب إعلامية وطلب القذافي بتعيين "زين العابدين بن علي" (الضابط الأمني التونسي السري ووزيرا للداخلية، أما في مرحلة "القذافي" و "بن علي" دخلت العلاقات بين البلدين في هدنة وهدوء خلال ربع قرن من حكم الرئيس الأسبق "بن علي"، الذي ساند النظام الليبي على الوصول إلى السلطة، وعمل

¹ بهاء الدين محمد، العلاقات المصرية الليبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعاقب الثورتان؟، في: <http://www.poplas.org/member-studies/study> تاريخ الاطلاع (2017/09/25).

² سمير، المرجع سابق، في: <http://www.masralarabia.com/-508071-سيناريوهات-> تاريخ الاطلاع (2017/09/24).
[العلاقات-المصرية-الليبية](http://www.masralarabia.com/-508071-سيناريوهات-)

نظام بن علي على كسر الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولي ، وبعيدا عن العلاقات الرسمية تشكلت بين البلدين روابط جديدة تمثلت في علاقات مصاهرة ومصالح مشتركة ، وأصبحت ليبيا تدريجيا الشريك الاقتصادي الأول في تونس عربيا ، والشريك الخامس لتونس عالميا ، لكن الطرف الليبي لم يلتزم ببعض القرارات التي تم التوصل إليه حول حدود المياه الإقليمية بينهما، وتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدولية بداية الثمانينات الأمر الذي حرم تونس من جزء من الخيارات النفطية في عام 2010 ، واتخذت الحكومة الليبية إجراءات جمركية كانت لها تأثيرات على الحدود التونسية.¹

■ العلاقات الجزائرية الليبية.

تميزت العلاقات الجزائرية الليبية في فترة الستينات بالتوتر، بفعل مشكل الحدود، التي سعى القذافي لترسيمها، واختراق دوريات جزائرية للحدود الليبية، وهو ما اعتبره مساسا بحدودها وسيادتها، لكن لم يصل إلى حد النزاع.²

بعدها عرفت العلاقات بين البلدين مراحل عديدة تراوحت بين التوتر الشديد تارة، والعلاقات المصلحية تارة أخرى. فالقذافي الذي حاول التأثير في الساحة الإقليمية لم يستطع أن يؤثر على الجزائر أثناء حكم الرئيس الراحل "هواري بومدين" بل على العكس حاول أن يقيم علاقات جديدة مع الجزائر. لينسحب بعد ذلك أثناء فترة الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر.

العلاقات الجزائرية الليبية، عرفت تصريحات وسلوكات سياسية غير مبررة من طرف الزعيم الليبي ضد المصالح الجزائرية، بالرغم من المواقف الدبلوماسية الجزائرية المساندة لليبيا سنوات الحصار الاقتصادي عليها. بعد تسلّم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم، دخلت الجزائر في علاقات تهدئة مع ليبيا، حيث تبنت الجزائر موقفا دبلوماسيا شديدا الحذر مع سياسات

¹مقالات، في تاريخ الدبلوماسية التونسية الليبية، في:

<http://www.noonpost.org/content/6734?amp> تاريخ الاطلاع(2017/04/24).

² أحلام رحمان، مشكل الحدود بين دول المغرب الكبير، في:

<http://www.maghress.com/ahdathpress/108249> تاريخ الاطلاع(2017/09/25).

القذافي، فسانده الرئيس بوتفليقة في سياساته تارة ويرفضها تارة أخرى¹. كما شهدت العلاقات بين البلدين توقيع اتفاق أمني لزيادة الهجرة الغير الشرعية وتتنقل الأشخاص، يهدف ذلك إلى تعزيز العلاقات الثنائية. وقد عرف التعاون الأمني بين الجزائر وليبيا مرحلة متقدمة بعد موافقة الجزائر استقبال عدد من الإطارات الليبية للاستفادة في مجال الشرطة العلمية. كما سعت الجزائر وليبيا إلى مواصلة رسم الحدود المشتركة².

■ العلاقات التّشادية الليبية.

عُرفت العلاقات الليبية التّشادية بالمتوترة، خاصة بعد الصراع بين البلدين عن المنطقة الحدودية -إقليم أوزو- التي تنازلت عنها فرنسا المستعمرة السابقة للتشاد لصالح إيطاليا المستعمرة السابقة لليبيا، لكن دون ترسيم نهائي لذلك التنازل.

منذ وصول معمر القذافي الى السلطة عام 1969، بادر إلى تأجيج الصراع باحتلال الإقليم عام 1972، وتجنيس السكان واستصدار هويات ليبية لهم، وضمهم إلى لجانته ومؤتمراته الشعبية.

بعدما شهدت العلاقات أزمات عديدة وصلت إلى حد الحروب، تعرض فيها جيش القذافي لهزائم كثيرة أدت إلى استنفاد المجهود الحربي الليبي، ويأس القذافي من تحقيق أي انتصار عسكري. فضلا عن مساندة القوى الغربية للتشاد بسبب العلاقات الليبية المتوترة على الدول الغربية.

اتفق الطرفان في بداية التسعينات على السلم، ورفع قضية الإقليم إلى محكمة العدل الدولية، التي حكمت لصالح التشاد. وتزامنت ذلك مع وصول الرئيس التّشادي "إدريس ديبي"، وتحسن العلاقات بين الطرفين³.

¹ العلاقات الليبية الجزائرية ما بعد 17 فيفري وأزمة الانقسام السياسي، في:

<http://www.csd-center.com> تاريخ الاطلاع (2017/05/18).

² عثمان لحياني، العلاقات الجزائرية الليبية: خلافات صامته وتعاون بروتوكولي، في:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/8311.html> تاريخ الاطلاع (2017/09/25).

³ أمين محمد، الحدود الليبية التّشادية ملاذ القذافي، في:

<http://www.aljazeera.net/news/reportandinterviews/2011/03/29> تاريخ الاطلاع (2017/09/26).

المبحث الثاني: خلفيات الأزمة الليبية.

المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية.

على غرار الدول العربية التي شهدت انتفاضات لشعوبها واحتجاجات ضد الأنظمة الحاكمة، تعددت أسباب انتفاضة الشعب الليبي ضد نظام القذافي، وانقسمت إلى أسباب داخلية وخارجية.

• أسباب داخلية.

(1) أسباب اقتصادية واجتماعية:

بالرغم من المؤشرات التي توجي بالتقدم الذي قد أحرزته ليبيا، إلا أن منذ وصول "معمر القذافي" إلى السلطة، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه، فالحكم الشخصي للقذافي، وعائلته أدى إلى حرمان الشعب الليبي من عوائد ثروات بلادهم، واستخدامها في اكتساب الأنصار، وترويض المعارضة، كما عمل القذافي وعائلته على استغلال ثروة الشعب الليبي في شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب، وما زاد من تفاقم الوضع هو الانفتاح على الغرب، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، ومنه بيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، وبالتالي ارتفاع الأسعار وتفشي الغلاء، وتدهور الأوضاع المعيشية، سبب آخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام، وهو ازدياد شريحة الشباب (دون سن 25 عاما)، وانفتاحهم على العالم¹

¹ محمد عاشور، الثروات الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، مداخلة أقيمت في مؤتمر "نظرة نقدية في ثورات عام في شمال إفريقيا وتداعياتها"، معهد الدراسات الأمنية، 31ماي 2011، ص ص 11- 12.

الخارجي، وعدم قبولهم للتناقض الذي أحدثه النظام، بين قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب، التي تربوا عليها، وبين واقع يناقض ذلك تماما، من سياسات الانفتاح والخصخصة، التي هددت مصالح هؤلاء الشباب، والشعور بعدم لرضا من هذه السياسات. وعدم الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية، بالرغم من أن ليبيا من الدول العربية الغنية بالنفط. أما على صعيد البعد القبلي، فالمجتمع الليبي يعرف أنه مجتمع قبلي، أنشأه القذافي عن طريق لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، استغل القذافي الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة، ولمنع ظهور أي منافس له¹.

ومنه انخرط القبائل والعشائر في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا².

(2) الأسباب التاريخية والسياسية.

شكل انقسام ولايات ليبيا إلى شرقية وغربية تنافسا على المكانة والسيادة، فالولايات الشرقية هي معقل للمعارضة الإسلامية، وغير الإسلامية، ومصدر للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي، وهو ما خلق نوعا من القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن، ومنه الإقصاء والقمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد³.

¹ عاشور، مرجع نفسه، ص. 12.

² أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني، محمود قاصد، وآخرون، الأزمة الليبية الى أين؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017، ص ص. 13، 14.

³ عاشور، المكان نفسه.

كما أن تكس السلاح البلاد وتهريبه، وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية، وتعدد ولاءتها¹.

وتميز نظام القذافي بتآكل أسس شرعية النظام الليبي²، وغياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي حكم ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها، وأحزابها، ومجتمعها المدني³.

وتمركزت السلطة التنفيذية بيد اللجان الثورية المتمثلة في مجموعة من الشباب المنتمين للقذافي، عكس ما ورد في "الكتاب الأخضر"*، أي السلطة التنفيذية تتركز في اللجان الشعبية، وتأكيد القذافي بعده أنه قد تم فصل السلطة عن الثورة، وأن السلطة أصبحت في يد الجماهير، غير أن الواقع يثبت عكس ذلك، بحيث أن اللجان الثورية هي مؤسسات النظام، دون مشاركة شعبية حقيقية في شؤون الحكم.

سبب آخر وهو المشروع الإصلاح ل"سيف الإسلام القذافي"- نجل القذافي- المتمثل في تقليص نفوذ اللجان الثورية، لكن واقعيًا كان أداة من أجل السيطرة على السلطة والنفوذ بين النخب داخل النظام، وفي ظل ضغوط القوى بين مؤيدين ومعارضين للمشروع الإصلاحي، تصاعدت حدة التوترات الداخلية وتنامت قوة الجماعات المعارضة للنظام، وبالتالي فشل المشروع⁴، وانتشار الفوضى عند توزيع بعض الحقوق، وعدم وجود دستور لليبيا ينظم العمل السياسي⁵.

¹ نوفل، الجولاني، قاصد، مرجع سابق، ص. 14.

² عاشور، مرجع سابق، ص. 12.

³ نوفل، الجولاني، قاصد، مرجع سابق، ص. 12.

*الكتاب الاخضر: هو كتاب فلسفي ألفه القائد الليبي السابق معمر القذافي عام 1975، وفيه يعرض أهم أفكاره حول أنظمة الحكم وتعليقاته حول التجارب الإنسانية كالاشرابية والحرية والديمقراطية، حيث يعتبر الكتاب مقدس عند القذافي.

⁴عاشور، مرجع سابق، ص. 13.

⁵دراسة: الفساد والبطالة أهم أسباب الثورة الليبية. في:

<http://islawmemo.cc/akhbar/arab/139367.html> تاريخ الاطلاع(2017/04/16).

• أسباب خارجية:

يعتبر أهم سبب من أسباب انتفاضة الشعب الليبي ضد النظام الحاكم، هو الثورات التي عرفتها الدول المغاربية الأخرى، مثل: تونس، والسبب الرئيسي للانتفاضة التونسية مماثل للحالة الليبية وهو ديكتاتورية الرئيس. لذا يمكن القول أنّ الأزمة الليبية مستوحاة من البلدان المجاورة، التي أثّرت عليها بما يعرف ب"تأثير الدومينو"¹.

وعليه كانت ثورة 25 جانفي 2011 في مصر، ملهمة للشباب الليبي، بالثورة والتمرد على النظام الليبي، وانطلاق الشرارة الأولى للانتفاضة الليبية من مدينة بنغازي، التي تتأثر بما يحدث في مصر، وقيام ثورتي مصر وتونس، هو الأمر الذي خلق لدى الشعب الليبي الشجاعة وإدراكه بأن الثورتين أدتا إلى تقويض صورة أجهزة القمع العربية، وقدراتها الفائقة على التنبؤ بالأحداث وقدراتها الدائمة على سحق التمردات والقضاء عليها، وبالتالي قدرة الشعب الليبي أيضا على الانتفاضة ضد النظام، وأمله الكبير في ذلك.

كما أن تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والإفريقية تارة أخرى، ودعم ومساندة النظام للعديد من منظمات وحركات التمرد في كل أنحاء العالم، رسّخت شعوراً لدى الشعب الليبي بتبديد النظام للثروات بلادهم في سياسات لا داعي لها، وانتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام

*تأثير الدومينو: هو تفاعل تسلسلي يحدث عندما يسبب تغيير صغير تغييرا مماثلا بجواره والذي بدوره سيحدث تغييرا مماثلا، وهكذا في تسلسل خطي.

¹ Salah Abukar, Silke Gross, Florian Hafner, et autres, **La révolution en Libye : causes et objectifs**,

<http://falber.files.wordpress.com> le (16/04/2017) .

الليبي، نتيجة العدد الكبير لحالات الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء، أو تعسفاً، ووقوف بعض منتقدي الحكومة في مجال حقوق الإنسان، وتم القبض على بعض أهالي الضحايا الذين كانوا يسعون لمعرفة الحقيقة، ولم يتّضح مصير مئات من حالات الاختفاء القسرين وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وما يعيشه الشعب الليبي من الظلم والتعسف.¹

المطلب الثاني: تطور الأزمة الليبية إلى غاية سقوط نظام

القذافي.

للأزمة الليبية التصعيد الذي شهدته الأنظمة السياسية، في المنطقة العربية، ولدول شمال إفريقيا التأثير الأكبر في لفت أنظار الشعب الليبي، إلى ما كان يعيشه في ظل نظام حكم القذافي، الذي كان من أكثر الأنظمة السياسية العسكرية احتكاراً لعملية صنع القرار، مما أثار ذلك صراعاً على السلطة السياسية في ليبيا بين المعارضة، ونظام القذافي حيث قادت المناطق الشرقية بزعماء بنغازي الانتفاضات بسبب:²

_ تعرض شباب من بنغازي للشنق في سنوات الثمانينات لنقدهم سياسات القذافي

في الميادين العامة.

_ الانتفاضات المستمرة في المدن الشرقية، مما دفع بالنظام إلى مواجهتها

بالقوة، وسقوط شهداء.

¹ عاشور، مرجع سابق، ص. 13.

² منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، جامعة بغداد: دراسات دولية، العدد 51، بدون سنة النشر، ص.

_ خروج شباب من بنغازي في مظاهرات، للاستتكار ما قامت به بعض الجهات في الدانمرك من إساءة للرسول-صلى الله عليه وسلم-، ومواجهتهم بالقوة ما أدى إلى سقوط شهداء.

_ القتل العمدي لـ 1200 سجين، منهم 80% من بنغازي، لم يُبلغ أهاليهم بقتلهم إلا بعد مرور سنة، ما أدى إلى رفع قضايا ضد النظام، وتنظيم وقفات احتجاجية لمعرفة حقيقة قتلهم، إلا أن في 15 فيفري تم القبض على المحامي المكلف بالقضية.¹

وبالتالي اندلاع شرارة المظاهرات في بنغازي وحدثت صدمات دامية في اليوم الموالي أطلقت أثناءها قوات الأمن والمرتزة* الرصاص الحي على المحتجين، وقيام كتائب القذافي الأمنية بقمع الاحتجاجات من جديد وسقوط المزيد من القتلى.²

شملت المواجهات مدناً جديدة في جميع أنحاء البلاد، ووصولها إلى طرابلس، وبداية استقالة المسؤولين الليبيين كرد فعل على مواجهة الاحتجاجات السلمية بالقمع والعنف، وبعده سقوط مدينة بنغازي من قبضة نظام القذافي.³

وفي محاولة من الحكومة الليبية لامتناس غضب الجماهير، طرحت مبادرة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور، إلا أنّ تلك المبادرة لم تحظ بالقبول من قبل الشعب الليبي، ليتوالى القصف الجوي واستخدام الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين بطرابلس، وتوعدّ القذافي بالتطهير والموت.⁴

غير أن الميزة الحقيقية للأزمة الليبية التي فرضها القذافي، هي إغائه للقوات المسلحة الليبية، وتفكيك الجيش الليبي واستبداله بما سمي بـ "الشعب المسلح"، عن طريق تعليم وتدريب

¹ براهيم قويدر، ليبيا... إرادة التغيير، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص. 44.
*المرتزة: المرتزق هو أي شخص يجرى تجنيده محلياً أو في الخارج ليقاتل في نزاع مسلح أو سيشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.

² عبيد، مرجع سابق، ص. 39.

³ كامل عبد الله، تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية في ثلاث سنوات من فيفري 2011 إلى فيفري 2014، في: <http://studies.alarabiya.net/files/> تاريخ الاطلاع (2017/04/19).

⁴ عبيد، المكان نفسه.

كل الشباب الليبي على السلاح في مراحل التعليم الثانوية والجامعية، لتفادي قيام الجيش بانقلابات ضده، غير أن الشعب أظهر براعته في استخدام الأسلحة، وقدرته على ذلك للدفاع عن ثورته¹.

نتيجة خطابات القذافي تصاعدت الاحتجاجات أكثر واستمرت عمليات قمع المتظاهرين بالشكل الذي استنقر المجتمع الدولي².

ما أدى بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على النظام الليبي والقذافي، وتجميد سويسرا لأرصدة القذافي، وإقرار مجلس الأمن بإحالة القذافي وأعوانه إلى الجنائية الدولية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يعلق عضوية ليبيا، وطلب مجلس التعاون الخليجي بفرض حظر جوي على ليبيا، وتولي حلف الناتو كل العمليات العسكرية في ليبيا، ليسيّطر الثوار على طرابلس إلى غاية مقتل القذافي³، وبالتالي السقوط الحقيقي لنظامه.

¹ قويدر، مرجع سابق، ص. 45.

² عبيد، مرجع سابق، ص. 39.

³ عبد الله، مرجع سابق.

المبحث الثالث: سقوط نظام القذافي داخليا.

المطلب الأول: من الناحية السياسية.

إثر سقوط نظام القذافي، أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية في ليبيا بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية، التي أصبحت العامل الرئيسي في المعادلة السياسية الليبية الجديدة، وتتمثل هذه القوى بالمجالس المحلية والتجمعات القبلية والميليشيات المسلحة.

حيث استطاعت هذه القوى المحلية أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا وتهمش القيادات السياسية، وتمكنت من زيادة نفوذها والتأثير في المشهد السياسي الليبي. بعد انتهاء العمليات العسكرية مباشرة¹، بدأت معالم النظام السياسي الجديد في ليبيا تتبلور مع إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، ذات الرؤية الليبرالية الممزوجة بقيم العدالة الاجتماعية².

بعده وفي أول عملية تسليم للسلطة في تاريخ ليبيا الحديث، قام المجلس الوطني الانتقالي بتسليم مقاليد الحكم والواجبات الدستورية للمؤتمر الوطني العام، الذي أُنتخب في جويلية 2012، تولى عدة مهام في فترة إدارته لشؤون البلاد، تتمثل في تعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بدوره باقتراح أعضاء حكومته. كما قام المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية³.

غير أن تشكيل عدد ضخم من الحقائق الوزارية، وتضمين وزارات لا تخدم المراحل الانتقالية، والاستناد على المحاصصة وليس الكفاءات في اختيار السلطة التنفيذية، وعدم تحمل المسؤولية الوطنية من قبل بعض أعضاء المؤتمر الوطني المنتخبين والحكومات المنبثقة عن

¹ محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، 2015،

ص. 124.

² زياد عقل موسى، ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا، في:

<http://www.albayan.co.uk/mgzarticle2.aspx?id=1410> تاريخ الاطلاع (2017/04/20).

³ المؤتمر الوطني العام المنتخب يقود ليبيا، جريدة مصارف، العدد 5، 14 اوت 2012، ص. 04.

السلطة التشريعية منذ تشكلها، أسهم في تردي الأوضاع السياسية، حتى وصلت إلى حد تصنيفها من "الدول الفاشلة"¹.

بعد تشكيل الحكومة الليبية الأولى بدأت شخصيات في الساحة السياسية تدفع باتجاه إدخال قانون من شأنه استبعاد كل من تورط مع النظام السابق، وحرمانهم من تولي مناصب في الحكومة وكنطاق أوسع في الإدارات، وبناء عليه تمت المصادقة على "قانون العزل السياسي"، تحت ضغط الميليشيات المسلحة.

غير أن الخلاف تصاعد بعد قيام النواب بتجديد ولاية المؤتمر الوطني العام ليعلن اللواء المتقاعد، "خليفة حفتر"، عن إطلاق "عملية الكرامة"، لحل المؤتمر في 2014، وتم انتخاب مجلس النواب، الذي لم تعترف الحكومة الدستورية العليا به، وبعدها بداية تقاطع القوى السياسية في الساحة الليبية مع تحالفاتها من الميليشيات العسكرية، ويعود ذلك إلى غياب واضح لمظاهر الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية المبنية على أسس وطنية، كما تعبر الفئات عن ردود فعلها وقلقها عبر توظيف القوة وعمليات مسلحة واغتيالات ومحاصرة المؤسسات.

لذا أضحت أزمة الشرعية في ليبيا هي محور الصراع السياسي، فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي، ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية والقانونية².

منذ 2014، أصبحت ليبيا منقسمة سياسياً ومجتمعياً بين "عملية الكرامة"، وهي تحالف يتكون من قبائل المنطقة الشرقية، وأنصار الفيدرالية والوحدات العسكرية الساخطة، وبين "عملية الفجر"، وهي تحالف من القوى الإسلامية المتحالفة مع جماعات مسلحة من "مصراتة"، كل معسكر له برلمانه وجيشه ورئيس وزرائه الخاص³.

¹ أحمد علي الأطرش، المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية، ورقة قدمت في ندوة عن الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2015/06/13، ص ص. 8، 9.

² الشيخ، مرجع سابق، ص. 125.

³ بول ريغن، ترجمة: يولا البطل، الأزمة الليبية وانعكاساتها الإقليمية، مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية، مجلد 05، العدد 04، 2015، في:

<http://www.anbaaonline.com.?p=339006> تاريخ الاطلاع (2017/04/21).

وفي 2016، شهدت الساحة السياسية الليبية توجهات متسارعة لتشكيل كتل برلمانية وسياسية، بشكل يعكس حالة من التنافس والصراع السياسي، وفي الوقت نفسه الانحياز لمجلس النواب، أو طرح حل مختلف لتناول الأزمة السياسية، لذا صدر إعلان تشكيل كتلة "الوحدة الوطنية" كمحاولة للتغلب على الانقسامات المتتالية لمؤسسات الدولة، وانسداد الأفق السياسي، كما تم تشكيل كتلة "الميثاق" للحفاظ على المسار الديمقراطي.

وتشكيل "التجمع السياسي لنواب" "مصراة"، ومنه الفارق الأساسي بين هذه الكتل يكمن في القدرة على التأثير في سياسات السلطة التشريعية.

بحلول عام 2017، لم تعد أزمة المشروعية المتغير الحاكم للإشكالات السياسية في ليبيا، فقد أصبحت كل المؤسسات تواجه عيوباً دستورية، بفعل انقسام المؤسسات الدستورية التي تشكل المعوقات الأساسية لتكامل السلطة، وهذا بعد مرور عام من اتفاق الصخيرات¹. وتشكيل حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة، التي تواصل قوات "حفتر" معارضتها لها².

ومن جهة أخرى تواصل كتلة الوحدة الوطنية عملها، وذلك بالاجتماع بمجلس التخطيط لمناقشة ملفات الحل الأمني والسياسي والأوضاع المعيشية الصعبة³.

¹ خيري عمر، أزمة ليبيا والانتقال من السياسة الى السلاح، في:

<http://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/12/31/1> تاريخ الاطلاع (2017/04/20).

² تعرف على مختلف الفصائل التي تريد السيطرة على ليبيا، في:

<http://www.libyaalmokhtar.com/18/3/2017> تاريخ الاطلاع (2017/04/20).

³ المعتصم عبد الله، كتلة الوحدة الوطنية لمجلس النواب تجتمع بمسؤولي من مجلس التخطيط، في:

<http://www.afrigatenews.net/content/> تاريخ الاطلاع (2017/04/21)

المطلب الثاني: من الناحية الأمنية

مباشرة بعد سقوط القذافي، وانهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا، حصل عامة الشعب على السلاح من مخازن الجيش والشرطة (الخفيف، المتوسط، الثقيل والمتطور)، وظهور تجار في مجموعات منظمة لبيع السلاح، نتج عنه حدوث انفلات أمني، وبالتالي سهولة تدفق عدد كبير من عناصر متشددة إسلاميا، وأصبحت ليبيا منطقة دعم وتدريب لهذه الجماعات في غياب السلطات الرسمية الأمنية والعسكرية، بفعل الإخفاق في بناء جيش يملك القوة الرادعة والتسليح الجيد، وإنما التركيز على إنشاء كتائب أمنية متفوقة عسكريا على الجيش النظامي.

من جهة أخرى تحولت ليبيا إلى منطقة عبور وانطلاق لأنواع الجريمة المنظمة كافة (تجارة السلاح، المخدرات، الهجرة الغير شرعية....) ما أثر سلبا على أمن ليبيا¹. كما أصبحت بيئة حاضنة للإرهاب والجماعات المتطرفة واللاعبون الإقليميون والدوليون، حتى أصبحت أكبر منصة للإرهاب في شمال إفريقيا². وتتامي الصراع القبلي بين القبائل³.

تقشي الجرائم والصراعات الإيديولوجية⁴. وسهولة اختراق الحدود الليبية بسبب ضعف الحراسة⁵. لتتميز ليبيا بفراغ أمني كامل⁶. كان سببه نسبيا إقصاء وإبعاد العناصر الأمنية التي كانت مع الأجهزة المعلوماتية (الأمن السري في الداخل)، المباحث العامة والأمن السياسي الخارجي (المخابرات)، ما خلق فراغا معلوماتيا واستخباراتيا كبيرا أثر سلبا على جمع المعلومات والتحريات، التي لها دور كبير في اتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية. حتى القيادات الأمنية

1 عاشور شوايل، تداعيات الربيع امنيا على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول الامن العربي في المرحلة الانتقالية، 22-23 جانفي 2014، مركز كارنفي للشرق الأوسط، ص ص. 06-04.

2 محمد سكر، نقاط... تشرح ماذا يحدث في ليبيا؟، في:

<http://elbadil.com/2016/03/05> تاريخ الاطلاع (2017/04/19).

3 علي محمد جيهان، تقرير حول الأوضاع العامة في ليبيا حتى نهاية سنة 2014، في:

<http://www.ab.ly/magazine-article-item/532-2014.html> تاريخ الاطلاع (2017/04/19).

4 ليبيا: كيف كانت وكيف أصبحت بعد مقتل القذافي؟، في:

<http://arabic.sputniknews.com/analysis/201512031016601824> تاريخ الاطلاع (2017/04/20).

5 فريديريك ويرلي، بناء قطاع الامن في ليبيا، مركز كارنفي للشرق الأوسط، 2013، في:

<http://carengie-mec.org/2013/08/06/ar-pub-52647> تاريخ الاطلاع (2017/04/19).

6 شوايل، مرجع سابق، ص. 05.

والضباط والأفراد ساهموا في انعدام الأمن في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي لعدم التزام عدد كبير منهم بواجباتهم، قد يكون خوفا بسبب انتشار السلاح لدى العامة، أو اتكالية وعدم اهتمام بفعل عدم وجود الرادع.

في سنة 2014، أعلنت جماعة مسلحة في شرق ليبيا انتماءها إلى "تنظيم داعش"، وقيام هذه الجماعة بتنفيذ هجمات في جميع أنحاء البلاد، كما أدى تقاتل القوات المسلحة الليبية الرسمية وغير الرسمية، المدعومة من قبل القبائل، والمدن، والضعف بين الفصائل السياسية إلى تفاقم العنف والفوضى في ليبيا.

وفي نفس السنة أدت الاشتباكات بين الميليشيات المتصارعة إلى سقوط مئات الضحايا، وساهمت سيطرة "داعش" على أجزاء من البلاد في تعقيد الوضع الأمني، وإلحاق الضرر بالأماكن العامة والخاصة، وبالبنية التحتية.

في سنة 2015، اعترف تنظيم الدولة الإسلامية، بقتل 21 قبطيا مصريا في ليبيا، وهذا ما يعكس الوضع الفوضوي الخطير الذي تعيشه ليبيا¹.

حتى بحلول عام 2016، استمرت النزاعات المسلحة، بين القوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليا، وبين تحالف الميليشيات الإسلامية، بما فيها "داعش" وأنصار الشريعة. مع تقشي الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل والهجمات العشوائية، والاختطاف والإخفاء وتهجير الناس بالقوة، وانهايار نظام العدالة. ما أدى إلى تفاقم أزمة حقوق الإنسان، ومنه تعمق الأزمة الأمنية في ليبيا².

لم يتغير الوضع في 2017 من حيث استمرار التوترات الأمنية، من اشتباكات مسلحة وعنيفة استخدمت خلالها الأسلحة الثقيلة، وحتى اشتباكات عسكرية بين مختلف القبائل والمدن، أسفرت عن سقوط ضحايا. كما لا يزال المهاجرون غير القانونيين يتدفقون إلى ليبيا مروراً إلى

¹ التقرير العالمي 2016: ليبيا أحداث 2015، في:

http://www.hrw.org/ar/world_refort/2016/country_chapters/285661 تاريخ الاطلاع (2017/04/20).

² ريغن، مرجع سابق. ص. 11.

الدول الأوروبية، واستغلال ذلك من قبل المجموعات المسلحة للقيام بعمليات التهريب غير القانوني.

كما لا تزال المؤسسات الأمنية تعاني ضعفا في قدراتها على أداء مهامها والتحكم في الجهويات والميليشيات المختلفة. وتعرض موكب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى إطلاق نار، كما تبقى عديد القضايا الجنائية من عمليات خطف وقتل وغيرها لم تستطع الأجهزة الأمنية الكشف عن ملابساتها والمتورطين فيها¹.

المطلب الثالث: من الناحية الاقتصادية.

نتيجة اندلاع الاحتجاجات العنيفة في ليبيا في 17 فيفري 2011، وتصاعدها بسرعة إلى حد الصراع، تراجع إنتاج النفط الخام الذي تعتبر ليبيا من الدول العربية الغنية به، وتأثر النشاط الاقتصادي الليبي جراء تدمير البنى التحتية، ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي. ومنه عدم تمكن مصرف ليبيا المركزي من بيع النقد الأجنبي نظرا لعدم تمكنه من الوصول إلى أصوله الخارجية، وانخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية، حتى وصل إلى نصف قيمته الرسمية. وارتفاع مؤشر في أسعار المستهلك*، ارتفاعا هائلا بداية من 2011، انعكاسا للقيم المادية على الواردات، ومحدودية العرض المحلي، وانخفاض سعر الصرف، كما تراجعت قيمة الصادرات الليبية من 48,9 مليار دولار في عام 2010، إلى 19,2 مليار دولار عام 2011. وهبوط قيمة الواردات من 24,6 مليار دولار إلى 14,2 مليار دولار خلال نفس الفترة كما أدى الخروج المفاجئ للعمالة الوافدة إلى تخفيض تحويلات العاملين فإزداد عدد العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى

¹ الحالة الأمنية في ليبيا (فيفري 2017)، في:

<http://www.minbarlibya.com/?p=5966> تاريخ الاطلاع (2017/04/21).

*مؤشر أسعار المستهلك: هو مقدار التغيير الشهري للأسعار لسلة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل، وهو المؤشر الرئيسي للتضخم.

تدهور الميزانية العمومية للقطاع المصرفي، ومواجهة هذا الأخير لمخاطر تتمثل في التحديات القانونية التي تهدد الممتلكات التي استولى عليها نظام القذافي، وتفاقم البطالة التي أصبحت تمثل مشكلة هيكلية. كما سجلت ليبيا أداءً سيئاً في محاولاتها للتنويع الصادرات عكس ما كانت عليه قبل الأزمة¹.

انخفضت صادرات النفط إلى 0,3 مليون برميل يومياً، كما وصلت عائدات تصدير النفط إلى أقل من 15% من مستواها في 2012. وفي الوقت نفسه ظل مستوى الواردات التي يحركها الاستهلاك مرتفعاً، وانتقل رصيد ميزان الحساب الجاري من التوازن في 2013 إلى عجز يقدر بنسبة 75,6% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، ولتمويل هذا العجز، يجري استفاد صافي احتياطات النقد الأجنبي بسرعة، وانخفضت هذه الاحتياطات بمقدار النصف من 107,6 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو 56,8 مليار دولار نهاية 2015.

تعاني ليبيا كذلك من عجز في الموازنة يصل إلى حوالي 70% من الناتج الإجمالي المحلي، ويعد أكبر عجز في الميزانية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، وتقلصت الاحتياطات المالية الليبية من 108 مليار دولار عام 2013 إلى 45 مليار دولار. وواصل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تراجعاً، إذا سجل هبوطاً آخر يزيد على 9% في 2015، وفي السوق الموازية، انخفضت قيمة الدينار بسبب القيود على معاملات النقد الأجنبي التي ينفذها البنك المركزي الليبي.

مازال الصراع السياسي وضعف الظروف الأمنية، يضعف جانب العرض من الاقتصاد الذي انكمش بنسبة 10% في 2015، وانخفض إنتاج النفط الخام لأدنى مستوى له إلى نحو 0,4 مليون برميل يومياً، أو ربع الطاقة الإنتاجية للبلاد، واستمر ضعف القطاعات غير

¹ رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسية الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2012، ص ص. 2-18.

النفطية بسبب اختلالات في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية ونقص التمويل، وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى 9,2% في 2015، فيما يرجع أساسا إلى زيادة نسبتها ب 13,7% في أسعار الغذاء، وأدى نقص التمويل اللازم للواردات إلى نقص السلع واتساع نطاق السوق السوداء.

كما أضر استمرار الجمود السياسي مع انخفاض أسعار النفط العالمية بالمالية العامة بشدة، وانخفضت إيرادات الميزانية العامة للدولة من القطاع النفطي، ولكن ظل مستوى الإنفاق مرتفعا، وبلغت حصة فاتورة أجور موظفي القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي مستوى قياسي، وفي الوقت نفسه، كانت الاستثمارات غير كافية لتوفير خدمات عامة في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي، بيد أنه تحققت وفورات في الإنفاق على إعانات الدعم التي انخفضت 23,6% بفضل تشديد الرقابة على سلاسل توريد المنتجات المدعومة، وانخفاض أسعار الواردات، وبشكل عام، ارتفع عجز الميزانية من 43% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 75% من الإجمالي في 2015. وتم تمويل العجز في معظمه من ودائع الحكومة البنك المركزي الليبي.

في أواخر نوفمبر 2016 حذر مصرف ليبيا المركزي من تفاقم الأزمة الليبية، وإمكانية تعرض الاقتصاد لخطر الانهيار، مبينا أن عجز الموازنة العامة الليبية بلغ قرابة 40 مليار دينار كفرق بين المصروفات والإيرادات، ويرجع ذلك إلى إغلاق مرافئ وحقول نفط ليبية أمام التصدير للخارج، مما نجم عنه تراجع تصدير النفط إلى 300 ألف برميل يوميا¹.

¹ الاقتصاد الليبي عقب ثورة فيفري: الانهيار وأمال العودة، في:

<http://www.libyaalkhabar.com/> تاريخ الاطلاع (2017/04/22).

أدت الأزمة الليبية إلى نقص المستثمرين الأجانب، وحتى المحليين فظلوا إدارة أعمالهم خارج ليبيا، في ظل تدني الخدمات العامة وصعوبة التنقل بين المدن الليبية، وهو السبب أيضا وراء غلق العديد من المصانع¹.

منذ بداية سنة 2017 عرف إنتاج النفط الليبي تذبذبا وتراجع عائدات النفط الليبي رغم عودة بعض الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط الليبي.

واستمرار تراجع قيمة الدينار الليبي أمام العملة الأمريكية وذلك راجع إلى زيادة أسعار الواردات وتدنّي سعر النفط وتراجع حجم إنتاجه، فضلا عن انهيار المنظومة الجمركية والمصرفية وارتفاع نفقات الدولة².

¹ الاقتصاد الليبي عقب ثورة فيفري: الانهيار وأمال العودة، في:

<http://www.libyaalkhabar.com/> تاريخ الاطلاع (2017/04/22).

² الحالة الاقتصادية في ليبيا المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير شهر فيفري 2017، ص ص. 3، 4.

خلاصة الفصل الثاني:

- ليبيا كغيرها من الدول المنتمية للبحر الأبيض المتوسط بصفة عامة وللمنطقة المغاربية بصفة خاصة، لها مكانة مهمة إقليميا جعل منها محل أطماع للقوى الكبرى.
- تميز نظام القذافي بالاستبداد والتعسف، واحتكار السلطة وانشائه للقبائل لإلهاء الشعب عن التدخل في أمور الدولة.
- تميزت العلاقات الليبية بالدول المغاربية قبل نشوب الأزمة بالاستقرار إذ عرفت فترات تعاون، وفترات تأزم وتنافس.
- تعددت أسباب نشوب الأزمة الليبية، وانقسمت لأسباب داخلية وأخرى خارجية كتأثر الشعب الليبي بثروات الشعوب العربية، ساهمت بدرجة كبيرة في تصاعدها إلى صراح مسلح.
- خلقت الأزمة الليبية نتائج على المستوى الداخلي، تمثلت في الفراغ السلطوي للدولة الليبية، واضعاف أجهزتها الأمنية، وتراجع مكانتها الاقتصادية.

الفصل الثالث: الفوضى

الأمنية جراء الأزمة الليبية

وتداعياتها على الأمن

الإقليمي المغاربي.

تمهيد:

ترتبت عن الأزمة الليبية تداعيات على المستوى الخارجي أثرت على الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية، وأصبحت تشكل تهديدا له سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جعلت الدول المغاربية تعيش حالة استنفار وقلق دائم تمثل ذلك في ردود أفعال هذه الأخيرة لضمان استقرار المنطقة المغاربية والتنبؤ بمستقبل الأزمة الليبية.

وعلى هذا الأساس قُسم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: مخلفات الأزمة الليبية وآثارها على الأمن الإقليمي المغاربي.

المبحث الثالث: مستقبل الأزمة الليبية وعلاقته باستقرار المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية

المطلب الأول: التهديدات الصلبة.

1/ تهديد استقرار دول الجوار ومشكل الحدود

منذ بداية الأزمة في ليبيا لم تخلو دول جوار ليبيا من التوترات السياسية ولهذا كانت ملفا سياسيا ودبلوماسيا ثقيلا. فبعد حدوث تطورات سياسية داخل ليبيا وفي دول الجوار، أدى ذلك إلى أمنة الملف الليبي، كمحصلة لذلك أصبح ينظر إلى ليبيا على أنها تشكل مصدرا من مصادر التهديد الوجودي.

فلاشك من أن تهريب الأسلحة باتت تجارة رائجة في ليبيا، طالت دول الجوار العربي والإفريقي وبدأ يشكل خطرا على هذه الأنظمة، فالسلطات المصرية ألقت القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود من ليبيا، و هو ما يغذي ظاهرة الانفلات الأمني في مصر، الأمر ذاته لا يختلف في النيجر أو الجزائر التي تمتلك حدودا مع ليبيا، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها امنيا، كما امتدت تجارة الأسلحة إلى ساحل الصحراء خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق، وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر، بالإضافة إلى حركة العدل والمساواة التي تم تداول التقارير حول حصولها على سلاح من ليبيا عبر الحدود الجنوبية علاوة على الحركات المناولة لأنظمة النيجر والتشاد¹.

¹ أوشريف، مرجع سابق، ص ص. 188-193.

ومع تطور التهديد القادم من ليبيا، وتطور حرب الميليشيات في ليبيا وعدم تمكن عدد من الفصائل السياسية الليبية من التواجد في ظل النزاع العسكري، وهو ما يهدد دول الجوار أكثر من ذي قبل¹.

2/ انتشار السلاح وتنامي قاعدة الساحل الصحراء.

تحولت ليبيا بعد انتشار الفوضى فيها، لسوق مفتوحة لتجارة السلاح، إذ قُدرت كميات السلاح التي دخلت مصر في عامي 2012 و2013 بملايين الدولارات، بالإضافة إلى أن الميليشيات المتطرفة تقاسمت أسلحة جيش الدولة غداة سقوط نظام القذافي من الأنواع الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، بما في ذلك عدد كبير من الصواريخ، وعدد أقل من الطائرات الحربية، التي تضاف إلى الملايين من قطع الأسلحة التي كانت بحوزة الليبيين أثناء فترة حكم القذافي أو ما يعرف بـ "الشعب المسلح".

انتشر في الداخل الليبي حوالي 28 مليون قطعة سلاح، أثناء قيام الحرب الأهلية في ليبيا. بالإضافة إلى تحويل استخدام ملايين الدولارات من تجارة المخدرات في شمال إفريقيا إلى الإتجار بالأسلحة في ليبيا وتهريبها عبر الحدود.

ونظرا لاختفاء مظاهر الدولة في ليبيا، تحول العديد من تجار المخدرات والسجائر المهربة إلى تجار أسلحة منها التي كان يستخدمها القادة الأفغان الليبيين في أفغانستان والشيشان في سنوات مضت، وحتى الأنواع النادرة من المسدسات الأمريكية، والبلجيكية التي يتم جلبها من الخارج، رغم غلائها إلا أنها الأكثر طلبا من قبل قادة الميليشيات والقيادات التابعة لهم².

¹ أو شريف، المرجع نفسه، ص. 198.

² عبد الستار حنتية، ليبيا سوق مفتوحة لتجارة السلاح... والأمريكي والتركي على رأس القائمة، في: <http://www.aawsat.com/home/article/305656/> تاريخ الاطلاع (2017/09/26).

مع زيادة حدة الاقتتال بين الليبيين، تزايد انتشار السلاح وتهريبه خاصة عبر الحدود مع السودان، أو عن طريق البحر.

بالإضافة إلى عبور المتطرفين من دارفور إلى ليبيا، وانتشار نحو 1000 تاجر سلاح في الأراضي الليبية، وبنغازي هي نقطة تمرير وتهريب السلاح لـ "تنظيم داعش" الذي تقدر عدد العناصر التابعة له بين 4500 و 5000 مقاتل، بينهم 1000 عنصر من ليبيا، والباقي أجنبي وعرب، كما تم تهريب 7983 قطعة سلاح إلى الأراضي الليبية ومنه لا وجود لأرقام رسمية عن السلاح المنتشر في ليبيا، غير أن عدده مهول¹.

3/ فوضى الميليشيات المسلحة والتجاذبات الإقليمية الليبية

تعتبر فوضى الميليشيات المسلحة النقطة المركزية في الأزمة الليبية وهي النقطة التي تمتد تبعا لمصالح القوى الأكثر اهتماما بما يجري في ليبيا، فالأزمة الليبية تغذيها الميليشيات المسلحة التي تعتبر الظاهرة التي ساهمت في التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي طوال السنوات الموالية لسقوط القذافي، وأضحت الميليشيات أقوى من أجهزة الدولة لأنها تتشكل مع امتداد الصراع الداخلي².

ومن بين هذه الميليشيات "قوات فجر ليبيا" التي هي عبارة عن تحالف من الثوار وميليشيات إسلامية مسلحة تضم درع ليبيا الوسطى، وغرفة ثوار ليبيا في طرابلس، "مسلاتة"، بالإضافة إلى الميليشيات الحرس الوطني.

وكذا تنظيم أنصار الشريعة وهو تنظيم إسلامي تابع لتنظيم القاعدة تأسيس في أبريل 2012، يضم أجنب من بلدان مجاورة، خاصة تونس، يُقاتل هذا التنظيم قوات خليفة "حفتر". بالإضافة

¹ حثيثة، مرجع نفسه.

² أو شريف، المرجع نفسه، ص ص. 198، 199.

إلى شباب شورى الإسلام وهو أحد الميليشيات المبايعة لتنظيم الدولة الإسلامية، يتركز في مدينة درنة شرق البلاد.

وكتائب شهداء 17 فيفري التي تعتبر من أكبر الميليشيات الإسلامية من حيث التجهيز في منطقة شرق ليبيا، تتمركز في مدينة بنغازي.

أما الميليشيات التابعة "لحفتر" هي قوات رئاسة أركان الجيش التي هي المعنية من قبل مجلس النواب في مدينة طبرق، المدعومة من "خليفة حفتر"

بالإضافة إلى كتائب الزنتان، كما يطلق عليها اسم "لواء القعقاع" تم تأسيسه في بداية 2012، خاضت كتائب الزنتان معركة مع "لواء الوسطى" التابعة لمدينة "مصراتة"، أدت لخسارتها وفقدانها للسيطرة على العاصمة طرابلس وبعض مناطق الغرب الليبي.

وعليه معظم الميليشيات التابعة "لحفتر" هي قوات عسكرية تنتمي لمؤسسة الجيش الليبي، والتي تمثل التنظيم الرسمي للدولة، بالإضافة إلى بعض المجموعات القبلية، فخطورة تلك الميليشيات تكمن في تولي قادتها الدفاع عن القذافي ضدّ الثوار الليبي، والتي كان لها دور كبير في تعميق الانقسام الداخلي في ليبيا الذي أدى إلى حرب أهلية ومنه تشكل الميليشيات الخطر الأكبر للمجتمع الليبي على أمن البلاد في حال حقق كل منها أهدافها، وذلك بإدخال البلاد في دوامة من الاضطرابات والصراعات العسكرية¹.

¹ محمد أحمد النجار، أحمد صبحي، تنظيم درنة البنية القاعدية لتنظيم الدولة (داعش) في ليبيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016، ص ص، 17-21.

المطلب الثاني: التهديدات الليبية.

أفرزت الأزمة الليبية العديد من التهديدات الغير عسكرية التي تهدد كيان الدول والمجتمعات ومن أبرز هذه التهديدات:

■ مخاطر الهجرة الغير الشرعية:

مع سقوط نظام القذافي انهارت مؤسسات الدولة الليبية، وانتشرت الفوضى والانفلات الأمني مما جعل ليبيا وجهة مفضلة لطالبي الهجرة السرية نحو أوروبا، بسبب انعدام الحراسة في المنافذ البحرية والبرية¹.

بحيث وصل سنة 2014 حوالي 171 ألف مهاجر غير شرعي إلى أوروبا²، وفي سنة 2015 أكثر من 35 ألف مهاجر إلى أوروبا، معظمهم من ليبيا.

منه مسألة الانهيار الأمني في ليبيا امتد حتى الجنوب الأوروبي، لدرجة مطالبة إيطاليا من الأمم المتحدة بالتعاون مع أوروبا لمكافحة الهجرة الغير الشرعية في ليبيا من خلال اتفاقيات دولية لتحسين مستويات المعيشية، ورفع كفاءة مراقبة الحدود الليبية³.

في سنة 2017، حذرت منظمة الهجرة الدولية الدول الأوروبية من التدفق الكبير لأعداد المهاجرين من ليبيا إلى أوروبا، الذي وصل إلى 381.463 مهاجر منهم أكثر من 85.000

¹ الحسين الشيخ العلوي، الهجرة الغير الشرعية عبر ليبيا... معاناة إنسانية برسم التسعير، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015511105445305355.html> تاريخ الاطلاع (2017/05/26).

² الهجرة الغير الشرعية... بالأرقام، في: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/740726> تاريخ الاطلاع (2017/09/26).

³ أو شريف، مرجع سابق، ص. 200.

دخلوا إيطاليا¹، ومنه وقعت الحكومة الإيطالية وحكومة فايز السراج في فيفري 2017 على مذكرة تفاهم لوقف الهجرة الغير النظامية².

▪ النازحون واللاجئون من ليبيا:

منذ بداية الأزمة في ليبيا واللاجئون يفرون من ليبيا إلى دول الجوار جراء تدهور الأوضاع الأمنية، وتضاربت الأرقام في مختلف التقارير حول عدد اللاجئين النازحين من ليبيا³.

في 2011 نزح داخليا نصف مليون شخص، ومع نهاية السنة بقي ما لا يقل عن 154.000 نازح دائم⁴.

بحلول سبتمبر 2015، تضاعف عدد النازحين داخل ليبيا من 230.000 إلى أكثر من 434.000 وسط تصاعد القتال في مختلف المناطق الليبية، ما يشكل 83.697 أسرة⁵.

في 2016 بلغ عدد النازحين 348.372 شخص، وتعد "بنغازي" و"بن الوليد" و"أجدابيا" و"أبو سليم" في طرابلس من أهم المناطق الرئيسية التي يقيم منها النازحون، وتأتي بنغازي في المقدمة باعتبارها المنطقة الأكثر استضافة للنازحين داخليا، بينما يقيم 84% منهم في مساكن خاصة، فيما يقيم 16% من الليبيين النازحين في الأماكن العامة، ويرتكزون بكثرة في المدارس

1 إيطاليا تقترح اتفاقا مع ليبيا للحد من الهجرة الغير الشرعية، في:

<http://www.m.france24.com/ar/20170713> تاريخ الاطلاع (2017/09/26).

2 محمد السببلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، جويلية 2017، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: الرياض، ص، 40.

3 أو شريف، مرجع سابق، ص، 200.

4 التقرير السنوي حول النازحين داخليا: الصراعات تتسبب في نزوح الملايين، وزيادة قدرها ستة أضعاف في الشرق الأوسط، في:

<http://unher.org/ar/news/latest/2012/4/4f9258dd6.html> تاريخ الاطلاع (2017/09/27).

5 جيهان العلابي، الأمم المتحدة: أعداد المشردين داخليا في ليبيا تتضاعف منذ سبتمبر الماضي، في:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=23949#.wwwXY9-rLU> تاريخ

الاطلاع (2017/09/27).

والخيام والقوافل المتنقلة والملاجئ المؤقتة، والبنيات الغير المكتملة. كما استفاد 4.250 لبيي نازح من مساعدات الأمم المتحدة من مأكّل ومشرب وملبس¹.

في أوت 2017، ارتفع عدد النازحين إلى ما يقارب 350.000 شخص وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة².

من جهة أخرى عبرت المفوضية الأوروبية عن قلقها إزاء وضع المهاجرين واللاجئين، والمطالبين باللجوء، الذين ليست لديهم الوسائل اللازمة لمغادرة المناطق المتأثرة بالقتال³. ففي 2015، دخل 29.030 لاجئ لبيي الأراضي الجزائرية رغم الحدود المغلقة بين البلدين⁴.

ومع ارتفاع عدد المهاجرين الوافدين عبر متن القوارب من ليبيا إلى أوروبا وصل 95.215 شخص إلى إيطاليا. غير أن سنة 2016 شهدت انخفاض نسبة المهاجرين ب 2,7%⁵.

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2017، تقيد الأرقام المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 24.000 لاجئ وصلوا إلى إيطاليا بعد رحلة من ليبيا⁶.

1 سالم أبو ظهير، النازحون والحكومات الليبية الفاشلة، في:

<http://hunasotak.com/article/24721> تاريخ الاطلاع (2017/09/27).

2 عدد النازحين الليبيين في تراجع حسب وكالة الأمم المتحدة للهجرة، في: <http://www.unsmil.unmission.org/ar/> تاريخ الاطلاع (2017/09/27).

3 أو شريف، مرجع نفسه، ص. 200.

4 رياض معزوزي، الليبيون اللاجئون في الجزائر... قصة أخرى للضياع، في: <http://www.afrigatenews.net/content/> تاريخ الاطلاع (2017/09/27).

5 عملية بحرية إيطالية في المياه الليبية للحد من تدفق الليبيين، في: <http://www.mc-doualiya.com/articles/20170802> تاريخ الاطلاع (2017/09/27).

6 ليبيا: انقاذ عشرات اللاجئين قبالة طرابلس وترك آخرين بسبب "نقص الإمكانيات"، في: <http://www.aksalser.com/news/2017/05/06> تاريخ الاطلاع (2017/09/27).

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي للدول

المغربية.

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على أمن الدول المغربية.

مع استمرار هجوم الجماعات الجهادية، والفشل المستمر في إعادة الأوضاع الليبية على ما كانت عليه قبل الأزمة، أي إعادة الاستقرار، تزداد مخاوف دول الجوار من تعرضها لهجمات جراء تهريب الأسلحة، وتسلسل الإرهابيين إليها من ليبيا¹.

فالأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة المغربية يتميز بالهشاشة، لنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، وتأهب القوى المعادية للثورة، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها، حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلسل عدد آخر إلى الأراضي التونسية قصد القيام بأعمال تخريبية.

وما يؤكد اندماج الثوار الليبيين بأعضاء تنظيم القاعدة هو التسلح السريع لهذه الأخيرة، بفعل انتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة. الأمر الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود، إلى حرب عصابات أكثر استقرارا تمتلك أنواع عديدة من الصواريخ، التي سرّبها الثوار من مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي².

¹توفيق المدني، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة المستقبل، العدد 5153، 2014/09/17، ص. 19.

²أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011، ص. 1.

وأيضاً قضية اللاجئين الذين يعيشون قلقاً وخوفاً على وجودهم. والإرهاب بحكم أن المنطقة الحدودية منطقة صحراوية يصعب ضبطها.

أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام القذافي إلى تغذية مناطق الصراع في الجوار الإقليمي¹، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية مما قدّم الفرصة لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء الناشطة في مجال التهريب أو الخاصة بتجارة المخدرات.

بالإضافة إلى اندفاع الجماعات الإرهابية التي وجدت أن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجنيد العناصر، والانتقال إلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت فيها سابقاً². فيبدو أن الجوار الإقليمي هو الأكثر تأثراً من الأزمة الليبية³.

أثر صعود التنظيمات المسلحة في ليبيا على دول الجوار، حيث تتخوف هذه الدول من تعرضها لهجمات، جراء تهريب الأسلحة وتسليح الإرهابيين إليها، خاصة عندما أعلن الأمير السابق لإمارة الصحراء في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنّ التنظيم تحصل على أسلحة مهمة وخطيرة، وأن مصدر هذه الأسلحة كان من ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، فالجزائر أعلنت حالة الاستنفار القصوى على الحدود الليبية، كما أغلقت سفارتها في طرابلس، وأجلت سفيرها ودبلوماسيتها منها، وتتخوف الجزائر من تأزم الوضع الأمني في ليبيا، خاصة بعد حادثة "تيقننورين" استهدفت من خلالها القاعدة الغازية بغين أمناس، بجنوب الجزائر في جانفي

¹نورة عثمانى، الأزمة الليبية تداعيات على امتداد بلدان المغرب العربي والتضامن التونسي التاريخي، في:

تاريخ

http://www.essaha.tn/index.php?id=1288xtx_tnews%5d=15269&tx_tnews%5Bbackpid%5D=127&chash=426cd5bc87 الاطلاع (2017/04/21).

²أميرة أحمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، في:

<http://www.ahram.org.eg/newsprint/353903.aspx> تاريخ الاطلاع (2017/04/23).

³إسلام أحمد حسن، الأزمة الليبية: سيناريوهات الحل والصراع: في:

<http://www.academia.edu/10018936/> تاريخ الاطلاع (2017/04/28).

2013 حينما تسللت مجموعة إرهابية من ليبيا إلى الجنوب الجزائري، ومعها أسلحة لثوار الزنتان بليبيا، تتمثل في الأسلحة الثقيلة منها صاروخ مضاد للطائرات المدنية وقنابل يدوية كأسلحة كلاشنكوف وغيرها يتم استخدامها في الاعتداءات الإرهابية في ليبيا، والتي يتم الاستلاء عليها خلال الأزمة الليبية، قامت المجموعات الإرهابية المعتدية باعتقال رهائن من العمال، غير أن تصدي الجيش الجزائري للاعتداء أنهى العملية بتحرير 685 عاملا جزائريا و 107 أجنبيا والقضاء على 32 إرهابيا، بينما قتل 23 رهينة خلال الهجوم¹.

أما تونس، فإنها تسعى لتجنب الانعكاسات السلبية للأزمة الليبية، فهي تخشى من عودة متطرفين تونسيين تلقوا تدريبات في ليبيا، إضافة إلى تخوفها من تدفق الأسلحة من ليبيا إليها. كما تخشى تونس من تدفق لاجئين إضافيين إلى أراضيها، مثلما حدث عند بداية الثورة الليبية، وتتخوف أيضا من احتمال انتقال الخلافات بين الليبيين إلى أراضيها في ضوء وجود أعداد كبيرة منهم بشكل دائم في تونس وتعرضها للهجمات بسبب الفوضى في ليبيا. كالهجوم الذي استهدف الأمن الرئاسي التونسي في 2015 تم التحضير له في ليبيا، من طرف قيادات المجموعات الإرهابية التونسية الموجودة في ليبيا، والهجومين على متحف باردو في العاصمة تونس، وفندق في سوسة، تدريبا منفذو هذين الهجومين في ليبيا غير أن تنظيم الدولة الإسلامية يتبنى هذه الاعتداءات².

أما بالنسبة لمصر، فقد تعمقت المعاناة من عمليات تهريب الأسلحة، حيث وصلت سابقا أسلحة متقدمة، كانت تستخدم في معسكر جنوب ليبيا إلى يد جماعات مسلحة في مصر، بالإضافة إلى وجود عناصر مصرية متطرفة تلقت تدريبات في ليبيا، تتخوف السلطات المصرية من عودتها إلى مصر³، عن طريق مدينة درنة التي تعتبر المنفذ التي تطل خلالها

¹ كمال موساوي، رسالة الجزائر: أسفر عن قتل 32 إرهابيا وتحرير 800 رهينة....، في: <http://www.ssabah.com.tn/article/130137/> تاريخ الاطلاع (2017/09/27).

² مسؤول تونسي، كل هجمات تونس تم التخطيط لها في ليبيا، في: <http://www.enlibya.com/archives/44025> تاريخ الاطلاع (2017/09/26).

³ جودة، الخطيب: مرجع سابق، ص ص. 93، 94.

الجماعات الإرهابية، إلى مصر، و تشكل خطرا داهما على الأمن القومي المصري¹. كما تعرض 21 قبطيا مصريا للاختطاف من طرف مسلحون تابعون لتنظيم "الدولة الإسلامية" في ليبيا ويعتبر هذا مؤشر جديد لتنامي نفوذ مؤيدي تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا².

أما الحالة الأمنية، فتتمثل بكون ليبيا أصبحت ملجأ للعديد من المتشددین الذين كانوا يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في إفريقيا، ما أصبح ينذر بتحول ليبيا إلى قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد دول الجوار، الخطر الأمني الأخر بالنسبة إلى تونس هو تحول ليبيا إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح، فضلا عن خطر حدوث موجات نزوح كبيرة بسبب تدهور الأوضاع في ليبيا، وانتشار آفة التهريب³.

ومن التداعيات الخطيرة للأزمة الليبية على أمن الدول المغاربية هو تهديد استقرارها، ويكمن ذلك في إلقاء السلطات المصرية القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة، خفيفة، ومتوسطة عبر الحدود من ليبيا، بما يغذي ظاهرة الانفلات الأمني في مصر. كما ساهمت في تشجيع حركات التمرد⁴.

المطلب الثاني: ردود أفعال الدول المغاربية من الأزمة

1. موقف تونس من الأزمة الليبية.

منذ بداية الأزمة ليبيا في 2011 تمثل موقف تونس من الأزمة في دعم الحل السياسي والدبلوماسي دون التدخل العسكري في ليبيا متلازما مع التصريحات التي تندد بالإرهاب وتدعو

¹ هايدي حمدي، نتائج ضربات الجيش المصري في ليبيا... "درنة" تطرد "داعش"، في: <http://www.distor.org/1413743> تاريخ الاطلاع (2017/09/27).

² "داعش" يعلن اعدام 21 قبطيا مصريا، في: <http://www.alhayat.com/articles/7393435/> تاريخ لاطلاع (2017/09/27).

³ عباس بوغال، تقرير عن: الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة، تونس، 2015/03/2، ص. 169.

⁴ خالد حنفي علي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، في: <http://www.afrigatenews.net/content/> تاريخ الاطلاع (2017/04/30).

لمحاربتة، وتطالب الأطراف الليبية للتوصل إلى مخرج سياسي والقبول بخطة سلام تقضي إلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني لمواجهة التهديدات في البلاد.

لكن من جهة أخرى هناك حالة غموض وتردد تونسي من حسم موقفها تجاه الجماعات الإرهابية التي تحكم طرابلس، ورفض التدخل العسكري، والميل من الدبلوماسية الناعمة إلى ضغوطات داخلية وخارجية تحول دون الأخذ بموقف ثابت رغم العواقب التي تلقتها تونس بسبب هذا الموقف.

فعلى الصعيد الداخلي، تخشى الحكومة التونسية من تأزم الوضع الداخلي بسبب الأحزاب الإسلامية التي تدعم وتؤيد التنظيمات الإرهابية في ليبيا وتشاركها مخططات ومشاريع سياسية تتوافق مع الخط السياسي الذي تنتمي إليه، مما يزعج بالبلاد في دوامة من العنف وبالتالي تصبح حاضنة للإرهاب محليا ودوليا. ومن ناحية أخرى، تخشى الحكومة التونسية أن تُصدّر الجارة الليبية الجماعات الإرهابية إليها لتصبح ملجأ لها فيشكل ذلك تهديدا داخليا لأمنها واستقرارها وتصبح حاضنة لمثل هذه التنظيمات الإرهابية، خاصة أن هذه الجماعات الإرهابية كفجر ليبيا مسيطرة على معبر الرأس جدير الحدودي بين البلدين وتملي شروطها على الحكومة التونسية¹.

II . موقف مصر من الأزمة الليبية:

لاشك أن الأزمة الليبية شكلت خطرا كبيرا على الأمن القومي المصري فأظهرت المواقف الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الليبية وتطورها، أن مصر تواجه وضعاً بالغ التعقيد والصعوبة في تعاطيها مع الأزمة، فهناك تباين واضح بين رؤية مصر من ناحية والقوى الدولية وبعض

¹ تونس وحسم سياستها تجاه الجار الليبي، في:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/780449> تاريخ الاطلاع (2017/05/01).

القوى الإقليمية المعنية بتداعيات الأزمة من ناحية أخرى سواءً فيما يخص آليات مواجهة خطر ظهور ولاية طرابلس في ليبيا، أو فيما يتعلق بسبل تسوية الأزمة السياسية الليبية، ورغم تعاطفها الظاهر مع مصر وتفهمها لمخاوفها الأمنية، فإن هذه القوى بدت أقل تفهماً وتأييداً لما ذهبت إليه القاهرة من المطالبة بتدخل دولي عبر مجلس الأمن الدولي أو حتى القبول بتسليح القوات التابعة لحكومة طبرق المعترف بها دولياً لتمكينها من مواجهة خطر الإرهاب.¹

من جهة أخرى ازدادت مخاوف الدول المصرية من تحالف خصوم نظام الرئيس المصري السيسي، مع إسلاميي البلدين، لذا شاركت مصر في بعض المؤتمرات الدولية لحل الأزمة الليبية، ومنها مجموعة أصدقاء ليبيا التي اجتمعت في روما في مارس 2014، ومؤتمر مدريد للأمن والاستقرار والتنمية في ليبيا في سبتمبر 2014.

تمثل الموقف المصري بصفة عامة في الجمع بين مختلف الفصائل، فقد ساندت السلطة المصرية عملية الكرامة، ودعم الجيش الليبي، سياسياً ودبلوماسياً، بالإضافة إلى دعمه بالأسلحة في ظل المنع الدولي لتسليحه. كما حاولت مصر أن تجمع بين القائد الأعلى للجيش الوطني خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، وعقيلة صالح في القاهرة في فيفري 2017، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب تمسك كل طرف بشروطه.²

III. موقف الجزائر من الأزمة الليبية.

منذ عام 2011 كانت مواقف وأدوار الجزائر في ليبيا مثيرة للجدل، داخليا وخارجيا، فعند الإطاحة بالعقيد القذافي قررت الجزائر استقبال أفراد عائلة العقيد الراحل، ولاحقا مع تأزم الوضع وتوسع الحرب الأهلية وظهر جماعات جهادية التي دعمها حلف الناتو، رفضت الجزائر في

¹شحاتة عوض، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، مركز الجزيرة للدراسات في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/report/2015/03/html/> تاريخ الاطلاع (2017/06/14).

²السبيطلي، مرجع سابق، ص ص. 22-24.

البداية الحديث عن التدخل الأجنبي كحل للأزمة الليبية، ثم رفضت التدخل الأجنبي بترافق مع الكثير من التردد في البحث وإيجاد حل للأزمة في ليبيا¹.

في 2015، سعت الجزائر إلى إجراء مصالحة بين البلدين، وذلك بجمع كل الأطراف المتنازعة على شرعية السلطة في ليبيا حول طاولة المفاوضات بحكم أن كل الأطراف هي جزء من الحل، وجزء من الأزمة، ومنه محاور المصالحة تركز على عدم إقصاء أي طرف، وأن المصالحة الوطنية الشاملة تكون في إطار وحدة الأراضي الليبية وحرمة سيادتها².

كما استقبلت الجزائر الأمير السابق للجماعة الليبية المقابلة، "عبد الحكيم بلحاج" صاحب التأثير السياسي على بعض الميليشيات المرتبطة بالتيار الإسلامي، واستقبلت شيوخا وأعيانا ورؤساء أحزاب وقادة رأي من مختلف الأطياف والمناطق.

برز الموقف الجزائري من الأزمة الليبية باهتمامها بفتح قنوات تواصل مع القيادة العامة للجيش الليبي³.

في 2017، لازال موقف الجزائر حيال الأزمة الليبية ثابتا، يكمن في دعم الحل السياسي في ليبيا القائم على الحوار الشامل والمصالحة الوطنية فعلى الليبيين تجاوز خلافاتهم واستكمال الاتفاق السياسي الليبي المتمثل في اتفاق الصخيرات، والشروع في تنفيذه على أساس توافقي، بالإضافة إلى أن الجزائر على أتم الاستعداد لمواصلة جهودها دعما للمسار الأممي للتوصل إلى حل سريع ودائم للأزمة الليبية⁴، بالعمل بأهم مبدأ من مبادئ الدولة الجزائرية، فهي ضد التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، لذا لم توافق على الضربات المصرية للمواقع داخل ليبيا

1 أحمد نظيف، تحولات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية، في: <http://afrigatenews.net/content/الأزمة-الليبية-من-الجزائر-من-الأزمة-الليبية> تاريخ الاطلاع (2017/09/21).

2 السبيطلي، مرجع سابق، ص. 18.

3 نظيف، المرجع نفسه.

4 مساهل يجدد موقف الجزائر الداعم لحل سياسي في ليبيا، في:

<http://www.el-massa.com/dz-الحدث/العالم/مساهل-يجدد-موقف-الجزائر-الدائم-> تاريخ الاطلاع (2017/09/28).
[لحل-سياسي-في-ليبيا](#)

التي تحتضن جماعات إرهابية، بعد الهجوم الذي تعرضت له مصر، بل يتمثل موقفها في دعم الجهود الإقليمية لدول الجوار المتمثلة في مصر وتونس، وقد تجسد ذلك في زيادة وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل ليبيا مرتين، ولقائه بمسؤولين وقادة سياسيين وزعماء قبائل¹.

¹ عبد الحميد بن محمد، صعوبات وعراقيل تواجه تحرك لحل أزمة ليبيا، في:

تاريخ

صعوبات/2017/6/9/2017/09/28) الاطلاع <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/6/9/2017/09/28>.
-وعراقيل-تواجه-تحرك-لحل-أزمة-ليبيا

المبحث الثالث: مستقبل الأزمة الليبية وعلاقته باستقرار المنطقة المغربية.

المطلب الأول: سيناريو إصلاح.

يعتمد على وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة، على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني، وذلك بتوفير قناعة لدى مختلف الأطراف بأن قدرا كبيرا من مصالحها قد تحققت وبأن استمرار الصراع يلحق الضرر بمصالح الأطراف المتصارعة وبالمصالح الوطنية العليا.

ومنه لا بد من وقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع، وتبني اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق بصورة حقيقية، وإدراك الانعكاسات المترتبة على استمرار الصراع في ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي، كما أنّ هذا السيناريو سيضمن الحفاظ على وحدة الدولة الليبية، وتحقيق الاستقرار والأمن، ووقف أعمال القتل والختف، ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقاتها ومقدراتها، مع فتح المجال لتحسين الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين، وفتح المجال لبدء مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي ومحاصرة الفكر المتطرف، ووجود المجموعات الإرهابية. وحرمانها من استثمار حالة الفوضى في توفير الجو المناسب لتشددها، كما يؤدي أيضا إلى وقف التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها، فضلا عن دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة، ووقف الأخطار والانعكاسات السلبية على دول الجوار وعلى أمن المنطقة¹.

¹ دراسة الشرق الأوسط: أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضلها الحل السلمي، في:

<http://www.libyalkhabar.com/analysis/14864> تاريخ الاطلاع (2017/04/30).

وإن يبدو هذا السيناريو هو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد الصراع، هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة، ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التخفيف من حدته، بالإضافة إلى فتح الحوار، والاتفاق على:

- المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف.

- التأكيد والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتجاوز الفكر القبلي في السياسة.

- جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى¹.

كما يعتبر هذا السيناريو هو الأفضل، لتوافق "السراج" رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، وقائد الجيش الليبي "خليفة حفتر"، لبناء جيش ليبي موحد، إضافة إلى تطوير وتدريب الجيش، وعدم التدخل الأجنبي في الشأن الليبي، ووحدة ليبيا، ومكافحة الإرهاب².

للوصل إلى حل توافقي تقبل به كل أطراف الصراع يكون فيه لدول الجوار بصمة واضحة، ويتمثل في منح "حفتر" مهمة استشارية في قيادة القوات المسلحة، خصوصا وأنه أصبح غير قادر على فرض أمر واقع يجعله الطرف القوي في البلاد³.

¹ مرجع سابق، في:

<http://www.academia.edu/10018936/> تاريخ الاطلاع (2017/04/30).

² هاني عثمان، توافق السراج وحفتر السيناريو الأفضل لمستقبل ليبيا، في:

<http://www.palmany.com/news/10/172299/> تاريخ الاطلاع (2017/04/30).

³ المهدي ثابت، ليبيا: عمق الأزمة والسيناريوهات الممكنة، في:

<http://www.csd-center.com> تاريخ الاطلاع (2017/05/01).

المطلب الثاني: سيناريو تشاؤمي

يتوقع أن تتزايد وتيرة الصراعات والتدخلات الخارجية، بدرجة أعلى لدعم القوى الحليفة في ليبيا، وربما تتجه الدول الغربية أكثر إلى تأييد حكومة الوفاق مع زيادة التدخلات الروسية في ليبيا، وتحركاتها الإقليمية خاصة أن روسيا تدعم بشكل علني، وواضح الجيش الليبي وتؤيد موقف الدول الإقليمية، مثل مصر والجزائر، ورؤيتها للحل في ليبيا.

من ناحية أخرى يظل التوافق الدولي في ليبيا سيناريو محتملاً¹.

وصف الحسم العسكري لصالح "خليفة حفتر"، وسيطرة قواته على مؤسسات الدولة، وسقوط اتفاق الصخيرات، وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه، فيتطلب فشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني، وامتلاك "حفتر" قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى وحسم الصراع في ليبيا. ويتطلب هذا السيناريو زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية "خليفة حفتر" عسكرياً بالأسلحة والمعدات والخبرات، وربما التدخل العسكري المباشر، ويؤدي هذا السيناريو إلى استمرار حالة الاضطراب الأمني، وغياب الاستقرار واستمرار فرص تجدد الصراع نتيجة عدم رضا أطراف رئيسية عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي مع إغلاق مسار الإصلاح السياسي وتكريس حالة استبداد سياسي.

كما يؤدي أيضاً إلى استمرار الاستنزاف الاقتصادي وضعف فرص تعافي الاقتصاد الوطني من الأوضاع الحالية الصعبة، غير أنه سيضمن الحفاظ على وحدة الدولة في ظل استمرار أجواء الاحتقان وحالة عدم الرضا التي ستوفر الفرصة المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية داخل الأراضي الليبية، كما سيؤدي إلى زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية وانجرار الدولة للدخول في صراع المحاور

¹السيناريوهات المطروحة للتعامل الروسي مع الأزمة الليبية، في:

<http://www.ewantibya.ly/news/news.aspx?id=79132> تاريخ الاطلاع (28/04/2017).

والاستقطابات الإقليمية واستخدامها ساحة لخوض صراعات الدول الأخرى مع تراجع فرص تحقيق استقرار المنطقة واستمرار الفوضى الإقليمية والتأثير سلبا في مسار التحول الديمقراطي. ترسيم الانقسام السياسي أي إنهاء وحدة الدولة وتقسيمها إلى كيانات أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية وذلك في ظل دعم أطراف إقليمية ودولية مؤثرة لخيار تقسيم الدولة الليبية ويؤدي ذلك إلى ضرب وحدة الدولة ومن ثم استمرار حالة الاستنزاف والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الوطنيين والإضرار بالوحدة الوطنية وتغذية النزاعات القبلية، كما يؤدي إلى وصول مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد إلى طريق مسدود، وتوجيه ضربة قوية للاقتصاد الوطني. والتأثير سلبا في أوضاع المواطنين الحياتية، وتوفير الأرضية للتطرف ولتعدد الحركات الإرهابية المتشددة.

كما يؤدي إلى زيادة حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، ما يعزز استخدام الأراضي الليبية ساحة لخوض الصراعات الخارجية على حساب مصالح ليبيا وشعبها، فضلا عن التأثير السلبي على الأمن الإقليمي وزيادة التهديدات والانعكاسات الخطيرة على دول الجوار، وأخيرا استمرار حالة اقتتال والفوضى، أي استمرار ميزان القوى الحالي، وعدم قدرة أي من الأطراف على حسم الصراع.

على المستوى الإقليمي والدولي، استمرار التدخلات الخارجية في دعم الأطراف الليبية المتصارعة، دون حدوث تغيير يخل بميزان القوى، كما يؤدي إلى استمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب، وغياب الاستقرار السياسي والأمني¹.

¹ مرجع سابق، في:

<http://www.libyalkhabar.com/analysis/14864/>

خلاصة الفصل:

-تفاقم الأزمة الليبية زاد من تداعياتها ومن تهديداتها الناجمة عنها، التي تهدد الأمن الإقليمي للمنطقة المغاربية.

-جعلت الأزمة الليبية دول الجوار تعيش حالة اللأمن، والخوف من عودة الاحتجاجات والتمردات بالنسبة لمصر وتونس.

-من السيناريوهات المحتملة للأزمة الليبية وقف الأعمال القتالية والعمل على توحيد الدولة الليبية وحمايتها من تصنيفها من الدول الفاشلة، أو التدخل الأجنبي لدعم القوات المتصارعة حول الشرعية في ليبيا، وبالتالي استمرار الوضع الراهن وتقسيمها إلى دويلات.

الخاتمة

في ختام دراسة موضوع "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي المغربي"، تمت محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول: مدى تأثير الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي المغربي من 2011 إلى 2017، وتم التوصل إلى أن الأزمة الليبية أثرت على الأمن الإقليمي المغربي لدرجة أن الدول المغربية جعلت من الأزمة الليبية أهم أولوياتها واستقرار المنطقة مرهون بحلها.

فتصاعد وتيرة العنف في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، وتحول الانتفاضة الشعبية ضد النظام إلى أزمة شرعية، كإثبات للفرضية الأولى، "إذا كانت ليبيا تعاني من فراغ سلطوي فإن العنف فيها يتصاعد".

فرغم اختلاف أسباب نشوب الأزمة الليبية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلا أن الأسباب الداخلية هي التي أدت إلى استمرار الأزمة في ليبيا، وذلك نفياً للفرضية الثانية "كلما تعددت أسباب الأزمة الليبية أدى ذلك إلى تشعبها"، فانتفاضات مدينة بنغازي التي انتشرت إلى باقي الأراضي الليبية، وتنديد الشعب الليبي على احتكار النظام للسلطة، أدت إلى تحول الأزمة إلى حرب أهلية لاستحالة تشكيل حكومة مستقرة، وذلك بتنازل بعض أطراف الصراع عن شروطها، عكس الثورات العربية الأخرى التي اثرت في الشعب الليبي، ودفعته للاحتجاج ضد النظام الناجحة في إعادة الأوضاع على ما كانت عليها قبل إسقاط الأنظمة، دون تحقيق أي تغيير.

باتت الأزمة الليبية مصدر قلق وتخوف للدول الجوار على أمنها القومي بصفة خاصة، وعلى الأمن الإقليمي المغربي بصفة عامة، كإثبات للفرضية الثالثة، "هناك علاقة بين ما شهده الوضع الليبي وما شهده الوضع الإقليمي المغربي"، وتخوف من تسلسل الإرهابيين

إليها، كما أدت إلى خلق التوتر بين الدول المغاربية لتباين آرائها حول آفاق حل الأزمة الليبية، وهو ما يهدد الأمن الإقليمي المغربي.

نتائج الدراسة.

كما تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- الفوضى الأمنية في ليبيا بعد سقوط النظام القذافي سببها انتشار السلاح بين عامة الشعب.
 - تشكل الأزمة الليبية بؤرة توتر بارزة تهدد الأمن الإقليمي واستقرار المنطقة المغاربية.
 - تأثر الأمن الإقليمي المغربي بأزمات التي تتعرض لها دول المنطقة.
 - أدت الأزمة الليبية إلى تفاقم عدد القضايا العالقة التي تشهدا المنطقة المغاربية.
 - جعلت الأزمة الليبية الدول المغاربية تعيش رهانات أمنية على الصعيد الإقليمي.
 - انقسام مواقف دول الجوار حول الأزمة في ليبيا بين المعارض للتدخل في الشأن الداخلي الليبي، والمؤيد له.
 - ازدواجية مواقف الدول الأوروبية حيال الأزمة الليبية لتعاملها مع حكومة الوفاق والمشير خليفة حفتر على حد سواء لقضاء مصالح شركائها في ليبيا.
 - تجاوز التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية حدودها، والمنطقة المغاربية، لتصل إلى دول جنوب المتوسط، من خلال الهجرة الغير الشرعية، وتخوف هذه الأخيرة من هجمات إرهابية قد يتسبب بها الأمن في ليبيا.
 - أدى اسقاط النظام الليبي السابق إلى التحول من انتفاضات إلى صراعات بين عدة فصائل متناسبة على الشرعية السياسية في ليبيا بعد المرحلة الانتقالية.
- توصيات الدراسة.

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وبهدف استخلاص بعض الفوائد

منها، تم صياغة مجموعة من التوصيات لمستقبل الأزمة الليبية.

- ضرورة الإسراع في حل الأزمة الليبية، وإعادة بناء الدولة في ليبيا لتفادي انقسامها.
 - اتفاق جدول المغاربية على تنسيق الجهود لإعادة الاستقرار في ليبيا والتصدي للتهديدات التي يعاني منها الأمن الإقليمي المغربي.
 - ضرورة التركيز على وحدة ليبيا وسيادتها بالجوار، ورفض الحل العسكري.
- تطبيع العلاقات بين الدول المغاربية، وتجاوز الخلافات البينية لاحتواء مخاطر المُحدقة بالأمن الإقليمي المغربي.

الفهرس

2	مقدمة
14	<u>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأزمة الليبية</u>
15	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة
15	المطلب الأول: مفهوم الأزمة
20	المطلب الثاني: مميزات وعوامل نشوب الأزمة
24	المطلب الثالث: مراحل الأزمة وإدارتها
29	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن
29	المطلب الأول: مفهوم الأمن
31	المطلب الثاني: أنواع الأمن
35	المطلب الثالث: مفهوم الأمن الإقليمي المغربي
38	المبحث الثالث: الأطر النظرية لدراسة الأزمة الليبية
38	المطلب الأول: النظرية الواقعية لدراسة الأزمة في ليبيا
40	المطلب الثاني: النظرية الليبرالية لدراسة الأزمة في ليبيا
43	المطلب الثالث: النظرية الجيوبوليتيكية لدراسة الأزمة في ليبيا
46	<u>الفصل الثاني: قراءة تحليلية للأزمة الليبية</u>
48	المبحث الأول: جيوسياسية ليبيا

- المطلب الأول: مكانة ليبيا إقليمياً.....48
- المطلب الثاني: بناء الدولة الليبية من السنوسي إلى القذافي.....50
- المطلب الثالث: علاقة ليبيا بدول الجوار قبل الأزمة.....53
- المبحث الثاني: خلفيات الأزمة الليبية.....57
- المطلب الأول: أسباب نشوب الأزمة الليبية.....57
- المطلب الثاني: تطور الأزمة الليبية إلى غاية سقوط نظام القذافي.....61
- المبحث الثالث: تداعيات سقوط نظام القذافي داخلياً.....64
- المطلب الأول: من الناحية السياسية.....64
- المطلب الثاني: من الناحية الأمنية.....67
- المطلب الثالث: من الناحية الاقتصادية.....69

الفصل الثالث: الفوضى الأمنية جراء الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن الإقليمي

- المغربي.....75
- المبحث الأول: التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية.....76
- المطلب الأول: التهديدات الصلبة.....76
- المطلب الثاني: التهديدات اللينة.....80
- المبحث الثاني: مخلفات الأزمة الليبية وآثارها على الأمن الإقليمي
- المغربي.....83
- المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على أمن الدول المغاربية.....83
- المطلب الثاني: مواقف الدول المغاربية من الأزمة الليبية.....86
- المبحث الثالث: مستقبل الأزمة الليبية وعلاقته باستقرار المنطقة المغاربية.....91

المطلب الأول: سيناريو إصلاحي.....91

المطلب الثاني: سيناريو تشاؤمي.....93

96.....خلاصة

فهرس الخرائط

قائمة الخرائط

48..... خريطة رقم(1): خريطة تبين موقع ليبيا.....

49..... خريطة رقم(2): خريطة توضح الأقاليم الثلاث.....

قائمة المراجع.

باللغة العربية:

• الكتب:

- (1) بدوي عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، الكويت: وكالة المطبوعات، ط3، 1977.
- (2) بن عيسى محسن بن العجمي، **الأمن والتنمية**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011 .
- (3) بن هلهول الرويلي علي، **الآزمات: تعريفها_أبعادها_أسبابها**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
- (4) دافيدسون جايسون، **دراسات عالمية:فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات وبحوث إستراتيجية، ط1، 2014.
- (5) هيكل محمد، **مهارات إدارة الآزمات والكوارث والمواقف الصعبة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.
- (6) ولد أباه السيد، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير**، بدون بلد النشر: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2011.

- (7) الحمداني قحطان، الأساس في العلوم السياسية، بدون بلد النشر: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- (8) حضير عامر، التخطيط الإستراتيجي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
- (9) مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- (10) النجار محمد أحمد، صبحي أحمد، تنظيم درنة البنية القاعدية لتنظيم الدولة (داعش) في ليبيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016.
- (11) سعيد محمود شاکر، الحرفش خالد بن عبد العزيز، مفاهيم أمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010.
- (12) عبد التواب أحمد، جودة محمود خليفة، الميلشيات والحركات المسلحة في ليبيا- دراسة تحليلية للملامح والتداعيات الإستراتيجية-، بدون بلد النشر: المكتب العربي للمعارف، 2015.
- (13) عمارة محمد، مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام، القاهرة: مكتبة الامام البخاري للنشر والتوزيع، 2009.
- (14) العيسوي عبد الرحمن، العيسوي عبد الفتاح، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، بدون بلد النشر: دار الراتب الجامعية، ط1، 1997.
- (15) قويدر إبراهيم، ليبيا... إرادة التغيير، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- (16) الخزرجي ثامر كامل محمد، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

17) غريفيتش مارتن، أوكلهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2011.

● المجلات والدوريات:

أ) المجلات:

18) بوغالم عباس، تقرير عن: الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 441، نوفمبر 2015.

19) بن عيسى محسن بن العجمي، إدارة الأزمات، الأمانة، العدد 22، أبريل 2008.

20) الحدراوي حامد، أسباب نشوب الأزمات وإدارتها، مجلة كوفة، العدد 5، بدون سنة النشر.

21) طويل أماني، الجوار الخطر سياسات التعامل مع تهديدات ليبيا، الأهرام اليومي، العدد 46712، 2014/10/28.

22) اليازجي صبحي رشيد، إدارة الأزمات، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 19 ، العدد 2، جوان 2011.

23) عبيد منى حسين، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، جامعة بغداد: دراسات دولية، العدد 51، بدون سنة النشر.

24) الشيخ محمد عبد الحفيظ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، فيفري 2015.

25) الخادمي نور الدين، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد 42، 2006.

ب) الدوريات:

- 26) إدريس أحمد، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011.
- 27) نوفل أحمد سعيد، الجولاني عاطف، قاصد محمود، وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017.
- 28) السبيطلي محمد، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، جويلية 2017.

● الجرائد:

29) المدني توفيق، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة المستقبل، العدد 5153، 2014/09/17.

30) المؤتمر الوطني العام المنتخب يقود ليبيا، جريدة مصارف، العدد 5، 14 أوت 2012.

● الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ) أطروحات دكتوراه:

31) الزيبيدي نصير مطر كاظم، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق: كلية الاقتصاد، 2010.

32) زاوشي صورية، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات (2011-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.

ب) رسائل الماجستير:

33) أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق، 2016.

34) الجدلي ربحي عبد القادر، واقع استخدام أساليب إدارة الأزمات في المستشفيات الحكومية الكبرى في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: كلية التجارة، 2006.

35) قديح تيسير إبراهيم، التدخل الدولي الإنساني-دراسة حالة ليبيا 2011-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013.

36) شاكري قويدر، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001_2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2015.

37) الشلبي عبد الرحمان، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في العلاقات الدولية، الأكاديمية السورية الدولية، 2009.

● المؤتمرات والتقارير:

(أ) المؤتمرات:

38) الكيلاني رشاد صالح زيد، الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية، المؤتمر الدولي حول الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة آل البيت: كلية الشريعة، 2012.

39) عاشور محمد، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، مداخلة أُلقيت في مؤتمر "نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها"، معهد الدراسات الأمنية، 31 ماي 2011.

40) رباحي أمينة، التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية -الجزائر نموذجا-، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الوطني حول: الأزمة الليبية: تداعياتها على أمن واستقرار الدول المغاربية وآفاق التسوية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 20 نوفمبر 2015.

41) شوايل عاشور، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنغي للشرق الأوسط، 22_23 جانفي 2014.

(ب) التقارير:

42) الأطرش أحمد علي، المشهد السياسي والأمني في ليبيا: رؤية تحليلية استشرافية، المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، 13 جوان 2015.

- 43) عبيسات حيدر، طوالبه زياد، مدى توفر نظام لإدارة الأزمات في مؤسسات المناطق الحرة، دراسة ميدانية غير منشورة، مديرية الدراسات، 2005.
- 44) شامي رالف وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2012.
- 45) الحالة الاقتصادية في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، تقرير شهر فيفري 2017.

● المواقع الالكترونية:

- 46) أبو ظهير سالم، النازحون والحكومات الليبية الفاشلة، في :
<http://hunasotak.com/article/24721>
- 47) أحمد جسام محمد صالح، مفهوم الأمن، في:
<http://www.nasiriya.org//ara/post/2929014>
- 48) أمين ناهد سيد، مفهوم الأمن الجماعي، في:
<http://www.elsyasi.com/article-detail.aspx?id=643>
- 49) بن محمد عبد الحميد، صعوبات و عراقيل تواجه تحرك لحل أزمة ليبيا، في:
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/صعوبات-و-عراقيل-تواجه-تحرك-الجزائر-لحل-أزمة-ليبيا>
- 50) جهان علي محمد، تقرير حول الأوضاع العامة في ليبيا حتى نهاية سنة 2014، في:
<http://www.ab.ly/magazine-article-item/532-2014.html>
- 51) هاشم تغريد رامز، النظريات المتعلقة بالدولة "جغرافية السياسة"، شبكة جامعة بابل، في:
<http://www.uobabylon.edu.iq/uodcoleges/lecture.aspx?fid=11&lcid=42730>

- 52) ويرى فريدريك، بناء قطاع الأمن في ليبيا، مركز كارينفي للشرق الأوسط، 2013، في: <http://carengie-mec.org/2013/08/06/ar-pub-52647>
- 53) حسن إسلام أحمد، الأزمة الليبية: سيناريوهات الحل والصراع، في: <http://www.academia.edu/10018936/>
- 54) حسين خليل، نظام الأمن في القانون الدولي العام، في: <http://www.drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/-post-1982.html>
- 55) حسين زكريا، بحث عن مفهوم الأمن القومي والاجتماعي جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره، في: <http://alwatan.wordpress.com>
- 56) حمدي هايدي، نتائج ضربات الجيش المصري في ليبيا... "درنة" تطرد "داعش" بدون رجعة، في: <http://www.dostor.org/1413743>
- 57) حنينة عبد الستار، ليبيا سوق مفتوحة لتجارة السلاح... والأمريكي والتركي على رأس القائمة، في: <http://www.aawsat.com/name/article/305656/>
- 58) لحياني عثمان، العلاقات الجزائرية الليبية: خلافات صامتا وتعاون بروتوكولي، في: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/8311.html>
- 59) محمد أمين، الحدود الليبية التشادية ملاذ القذافي، في: <http://www.aljazeera.net/news/reportandinterviews/2011/03/29>
- 60) محمد بهاء الدين، العلاقات المصرية الليبية في ظل الربيع العربي: لماذا لم تتعاقب الثورتان؟، في: <http://www.poplast.org/member-studies/study>
- 61) موسى زياد عقل، ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا، في: <http://www.albayan.co.uk/mgzarticle2.aspx?id=1410>
- 62) معزوزي رياض، الليبيون اللاجئون في الجزائر... قصة أخرى للضياع، في: <http://www.africatnews.net/content/>

63) موساوي كمال، رسالة الجزائر: أسفر عن قتل 32 إرهابيا وتحرير 800 رهينة...، في: <http://www.ssabah.com.tn/article/130137/>

64) نظيف أحمد، تحولات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية، في: <http://afrigatenews.net/content/-الموقف-الجزائري-من-الأزمة-الليبية>

65) سمير عمر، سيناريوهات العلاقات المصرية الليبية، في: <http://www.masralarabia.com/اضاءات/تحليلية/508071-سيناريوهات-العلاقات-المصرية-الليبية>

66) سكر محمد، نقاط... تشرح ماذا يحدث في ليبيا؟، في: <http://elbadil.com/2016/03/05>

67) عبد الحليمرة يما أحمد، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، في: <http://www.ahram.org.eg/newsprint/353903.aspx>

68) عثمانى نورة، الأزمة الليبية تداعياتها على امتداد بلدان المغرب العربي... والتضامن التونسي التاريخي، في: http://www.essaha.tn/index.php?id=128&tx_ttnews%5d=15269&tx_ttnews%5bbackpid%5d=127&chash=426cd5bc87

69) العلايلي جيهان، الأمم المتحدة: أعداد المشردين داخليا في ليبيا تتضاعف منذ سبتمبر الماضي، في: <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=23949#.wwXY9-rLU>

70) عبد الله المعتصم، كتلة الوحدة الوطنية لمجلس النواب تجتمع بمسؤولين من مجلس التخطيط، في: <http://www.afrigatenews.net/content/>

71) العلوي الحسين الشيخ، الهجرة الغير الشرعية عبر ليبيا...معاناة إنسانية
برسم التسعير، في:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015511105445305355.html>

72) علي خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، في:

<http://www.afrigatenews.net/content/>

73) عوض شحاتة، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، مركز الجزيرة
للدراسات، في:

<http://studies.alzazeera.net/ar/repart/2015/03/2015389551293257.html>

74) عثمان هاني، رئيس لجنة الشؤون العربية بالبرلمان: توافق السراج وحفتر
السيناريو الأفضل لمستقبل ليبيا، في:

<http://www.palmany.com/news/172299/>

75) عرفة خديجة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن
الحادي والعشرين، في:

<http://www.emasc.com/content.asp?contentid=2030>

76) عبد الله كامل، تسلسل زمني لأحداث الثورة الليبية في ثلاثة سنوات من
فيفري 2011 إلى فيفري 2014، في:

<http://studies.alarabiya.net/files/>

77) خيرى عمر، أزمة ليبيا والانتقال من السياسة إلى السلاح، في:

[http://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/12/31 le 23/08/2017](http://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/12/31%20le%2023/08/2017)

(78) ريغن بول، ترجمة: يولا البطل، الأزمة الليبية وانعكاساتها الإقليمية، مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية، مجلد 05، العدد 04، 2015، في:

<http://www.anbaaonline.com.?p=339006>

(79) رحمان أحلام، مشكل الحدود بين دول المغرب الكبير، في:

<http://www.maghress.com/ahdathpress/108249>

(80) شراكي عبد الله، أنواع الأمن، في:

<http://kenanonline.com/4sers/tamersafety/posts/550971>

(81) ثابت المهدي، ليبيا: عمق الأزمة والسيناريوهات الممكنة، في:

http://www.csds_center.com

(82) الإقتصاد الليبي عقب ثورة فيفري: مؤشرات الانهيار وأمال العودة، في:

<http://www.libyaalkhabar.com/>

(83) إيطاليا تقترح اتفاقا مع ليبيا للحد من الهجرة غير الشرعية، في:

<http://www.m.france24.com/ar/20170713>

(84) جغرافية ليبيا، في:

<http://www.libyaalhura.blogspot.com>

(85) "داعش" يعلن إعدام 21 قبطيا مصريا، في:

<http://www.alhayat.com/articles/7393435/>

(86) دراسة: الفساد والبطالة أهم أسباب الثورة الليبية، في:

<http://islammemo.cc/akhbar/arab/139367.html>

(87) دراسة الشرق الأوسط: أربعة سيناريوهات لمستقبل ليبيا أفضلها الحل السياسي، في:

<http://www.libya/khabar.com/analysis/14864>

(88) الهجرة الغير الشرعية... بالأرقام، في:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/740726>

(89) الحالة الأمنية في ليبيا(فيفري)، في:

<http://www.minbarlibya.com/?p=5966>

(90) ليبيا: إنقاذ عشرات اللاجئين قبالة طرابلس وترك آخرين بسبب "نقص الإمكانيات"، في:

<http://www.aksalser.com/news/2017/05/06>

(91) ليبيا: كيف كانت وكيف أصبحت بعد مقتل معمر القذافي، في:

<http://www.arabic.suputniknews.com/analysis/2015120310166018>

24

(92) للشعب الليبي خياران القذافي أو الحرية، في:

[http://www.archive.libya-al-mostakbal.org-](http://www.archive.libya-al-mostakbal.org-letters2016/july2006/bacheer.090706.html)

[letters2016/july2006/bacheer.090706.html](http://www.archive.libya-al-mostakbal.org-letters2016/july2006/bacheer.090706.html)

(93) مساهل يجدد موقف الجزائر الداعم لحل سياسي في ليبيا، في:

<http://www.el-massa.com/dz/>

[الجزائر-الدائم-لحل-سياسي-في-ليبيا](http://www.el-massa.com/dz/)

(94) مسؤول تونسي، كل هجمات تونس تم التخطيط لها في ليبيا، في:

<http://www.enlibya.com/archives/44025>

(95) نعم للقرار لا للتدخل، الحياة الجديدة، في:

<http://www.ablhayat.ps>

96) نظرية العلاقات الدولية، في:

[Http://boulemkahel.yolasite](http://boulemkahel.yolasite).

97) السيناريوهات المطروحة للتعامل الروسي مع الأزمة الليبية، في:

<http://www.ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=79132>

98) عدد النازحين الليبيين في تراجع حسب وكالة الأمم المتحدة للهجرة، في:

<http://www.mc-doualiya.com/article/170802>

99) العلاقات الليبية الجزائرية بعد 17 فيفري وأزمة الانقسام السياسي، في:

<http://www.csds-center.com>

100) عملية بحرية إيطالية في المياه الليبية للحد من تدفق الليبيين، في:

<http://www.mc-doualiya.com/articles/20170802>

101) القذافة أشهرها هي أكبر ستة قبائل بلبيبا، في:

<http://www.maghrebvoices.com/a/Trib-libya-/377173.html>

102) تونس وحسم سياستها تجاه الجار الليبي، في:

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/780449>

103) تعرف على مختلف الفصائل التي تريد السيطرة على ليبيا، في:

<http://www.libyaalmokhtar.com/18/3/2017>

104) التقرير العالمي 2016: ليبيا أحداث 2015، في:

http://www.hrw.org/ar/world_refort/2016/country_chapters/285661

باللغة الأجنبية:

- 105) Shivita Bakrania, **Libya: Border Security and regional cooperation** (GSDR rapid Literature view),
Birmingham, UK: GSDRC, university of Birmingham, 2014.
- 106) Kameri Patricia, **conflict and regional security**,
Nairobi: Heinrich boll foundation, 2004.
- 107) Zitoun Habib, **les origines de la crise libyenne et son impact sur la tunisie**, sujet du conférence, tunisie,
11.03.2015.
- 108) Abukar Salah, Silke Grosse, Florian Hafner, et autres,
la révolution en Libye causes et objectifs,
<http://falbert.files.wordpress.com>